حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي

تقرير حوكمة الشركة

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن الإشراف على الحوكمة العامة لبنك البحرين الوطني ويحرص على وضع وتطبيق أعلى المعايير الأخلاقية في جميع أنحاء البنك، كما يقوم المجلس بمراجعة مدى التزام البنك باللوائح الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والتشريعات المعمول بها فيما يتعلق بحوكمة الشركات. ويقر مجلس الإدارة بأن حوكمة الشركات الرشيدة تُعد عنصرًا حيويًا في تحقيق قيمة مستدامة للمساهمين، وحماية مصالح جميع أصحاب المصلحة.

لقد أسهم الالتزام بتطبيق أفضل معايير حوكمة الشركات في تعزيز مستوى الثقة لدى عملاء البنك والمساهمين والجهات الرقابية والموظفين ووكالات التصنيف. ومن خلال المحافظة على هذه المعايير، تمكّن البنك من تحقيق توازن مناسب بين متطلبات النمو طويل الأجل والأهداف قصيرة الأجل، وبناء محفظة أصول سليمة، وقاعدة عملاء مستقرة، وتنويع مصادر الدخل، إضافة إلى تعزيز قدرته على مواجهة الدورات الاقتصادية والشكوك. كما وضع مجلس الإدارة إطارًا أخلاقيًا واضحًا يقوم على عدم التسامح مع أي ممارسات تتعلق بسوء السلوك أو الاحتيال أو السلوك غير الأخلاقي، مع الحرص على ضمان أعلى درجات الالتزام بالقوانين والقواعد واللوائح المعمول بها.

مجلس الإدارة

يخضع تشكيل مجلس الإدارة لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك ويتألف من أحد عشر عضوًا. يتم تعيين أربعة أعضاء من قبل شركة ممتلكات البحرين القابضة، التي تمتلك 44.06% من رأس مال البنك، كما يتم تعيين عضو واحد من قبل الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية، والتي تمتلك 10.85% من رأس مال البنك. ويتم انتخاب الأعضاء الستة المتبقين عبر اقتراع سري في الجمعية العامة العادية للمساهمين، وبأغلبية بسيطة من الأصوات الصحيحة. يظل أعضاء مجلس الإدارة الستة المنتخبون من قبل المساهمين في مناصبهم لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات قابلة للتجديد. وللترشح لعضوية مجلس الإدارة، يجب أن يستوفي المرشحون معايير «الملائمة والمناسبة» التي وضعها مصرف البحرين المركزي. وقد تم انتخاب مجلس الإدارة الحالي في اجتماع الجمعية العامة العادية في مارس 2024 ومن المقرر انتهاء مدته في اجتماع الجمعية العامة العادية الذي سيعقد في مارس 2027.

عند الانضمام إلى مجلس إدارة البنك، يحضر جميع أعضاء مجلس الإدارة جلسات تعريفية ويتم تزويدهم بـ «دليل الأعضاء» الذي يتضمن عقد التأسيس والنظام الأساسي، والسياسات الرئيسية، وصلاحيات مجلس الإدارة ولجانه الفرعية وسياسات حوكمة الشركات، بالإضافة إلى الوضع المالي للبنك واستراتيجياته. كما تعقد دورات تعريفية بحضور الرئيس التنفيذي للمجموعة والإدارة العليا للبنك، تركز على الاستراتيجيات، وموجز الأعمال والفرص والتحديات والمخاطر التي يواجهها البنك وغيرها من عناصر أخرى ذات صلة.

وبحسب التعريفات الصادرة من قبل مصرف البحرين المركزي، يُصنَّف أعضاء مجلس الإدارة كأعضاء مستقلين أو تنفيذيين أو غير تنفيذيين. يتألف مجلس الإدارة حاليًا من خمسة أعضاء مستقلين وستة أعضاء غير تنفيذيين. كما أن مهام رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة منفصلة ويمارسها شخصان مختلفان.

تتمثل المسؤولية الأساسية لمجلس الإدارة في توفير قيمة مستدامة لجميع أصحاب المصلحة من خلال تحديد الاتجاه الاستراتيجي للبنك، وكذلك تحديد قابلية المخاطر وهيكل رأس المال العام للبنك، يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية متابعة إدارة الأعمال ضمن الإطار المعتمد. ويسعى مجلس الإدارة إلى ضمان تحقيق الإدارة التنفيذية توازنًا مناسبًا بين النمو طويل الأجل والأهداف قصيرة المدى، ويكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن شؤون البنك وأدائه. وبناءً على ذلك، تتمثل مهام مجلس الإدارة فيما يلي:

- الحفاظ على هيكل مجلس الإدارة المناسب.
- الحفاظ على الهيكل التنظيمي والإداري المناسب بما يتماشى مع متطلبات أعمال البنك.
- التخطيط لإستراتيجية البنك المستقبلية، والموافقة على خطط العمل السنوية، والموافقة على المبادرات الرئيسية ومراقبتها.
- مراقبة إطار عمليات البنك وسلامة الضوابط الداخلية.
- ضمان الالتزام للقوانين واللوائح.
- مراقبة أداء البنك واعتماد النتائج المالية، وضمان الشفافية والنزاهة في تقارير أصحاب المصلحة، بما في ذلك البيانات المالية.
- تقييم أداء مجلس الإدارة بشكل دوري بما في ذلك أداء لجانه الفرعية.
- ضمان المعاملة العادلة لجميع المساهمين بما في ذلك حاملي أسهم الأقلية.

ويتحمل رئيس مجلس الإدارة المسؤولية الأساسية عن قيادة المجلس، والتأكد من عمله بفاعلية وأدائه الكامل لمسؤولياته القانونية والتنظيمية.

يجتمع مجلس الإدارة بانتظام على مدار العام، ويحتفظ بالرقابة الكاملة والفعالة على المسائل الاستراتيجية والمالية والتشغيلية والرقابة الداخلية والامتثال. بموجب ما نصّت عليه لائحة مجلس الإدارة المعتمدة, يعقد مجلس الإدارة اجتماعاته مرة واحدة على الأقل خلال كل ربع سنة.

وفي إطار دوره بوصفه الهيئة الرئيسية، يمارس مجلس الإدارة الإشراف على شؤون البنك، ويسعى باستمرار لتحسين ممارسات حوكمة الشركات للبنك وتطويرها. يقدم المجلس تقارير منتظمة بشأن أداء أعمال البنك، ويتم رصد اتجاهات الأداء، ومتابعة الأداء مقابل الميزانية والفترات السابقة بشكل مستمر. وتُعد إعداد المعلومات المالية باستخدام سياسات محاسبية مناسبة وفقًا لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، ويتم تطبيقها باستمرار. كما تم وضع الإجراءات والضوابط التشغيلية لتسهيل المعالجة الكاملة والدقيقة وفي الوقت المناسب للمعاملات وحماية الأصول.

ويمتلك مجلس الإدارة بسلطة غير محدودة ضمن الإطار التنظيمي العام. وقد فوّض المجلس بعض الصلاحيات المتفق عليها إلى لجانه الفرعية وإلى الرئيس التنفيذي للمجموعة؛ وتُحال جميع المعاملات التي تقع خارج حدود التفويض إلى المجلس للموافقة عليها. بالإضافة إلى ذلك، يقرّ المجلس سنويًا الميزانية التشغيلية وحدود الأنشطة المختلفة للبنك.

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

لجان مجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بتشكيل العديد من اللجان الفرعية التي تقدم الدعم اللازم للمجلس في تنفيذ مسؤولياته. وتشمل هذه اللجان: اللجنة التنفيذية، ولجنة التدقيق، ولجنة المخاطر والالتزام، ولجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة، ولجنة الرقمنة، ولجنة التبرعات والهبات ولجنة مستشاري مجلس الإدارة.

اللجنة التنفيذية

تتكوّن اللجنة التنفيذية من أربعة أعضاء يتم اختيارهم وتعيينهم من قبل مجلس الإدارة، ويجب أن يكون أحدهم عضوًا مستقلًا. تجتمع اللجنة التنفيذية خمس مرات على الأقل سنوياً ويتمثل دورها في مساعدة مجلس الإدارة في أداء مسؤولياته فيما يتعلق بالإقراض والاستثمارات في سندات الدين، إضافةً إلى أي موضوعات أخرى لم يتم تفويضها إلى لجنة محددة تابعة لمجلس الإدارة. وبناءً عليه، تُخوَّل اللجنة بالموافقة على مقترحات ائتمانية واستثمارية محددة، ومراجعة الميزانيات والخطط والمبادرات الرئيسية، تمهيدًا لرفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها، فضلًا عن متابعة أداء البنك مقارنة بأهداف خطة الأعمال.

لجنة التدقيق

تتكوّن لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء يتم اختيارهم وتعيينهم من قبل مجلس الإدارة، يجب أن يكون اثنان منهم أعضاء مستقلين، بمن فيهم رئيس اللجنة. تجتمع لجنة التدقيق أربع مرات على الأقل سنوياً. تتمثل وظيفتها الأساسية في مراجعة الممارسات المحاسبية والمالية للبنك، وتعزيز عملية التدقيق الداخلي والخارجي، ومساندة مجلس الإدارة في أداء مسؤولياته المتعلقة بضمان فعالية نظام الرقابة الداخلية وسلامة البيانات المالية. وتتولى اللجنة تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة، بشأن تعيين مدققي الحسابات الخارجيين ومكافآتهم، ومراجعة نزاهة التقارير المالية للبنك، ومراجعة أنشطة وأداء وظيفة التدقيق الداخلي ومراجعة الالتزام للقوانين واللوائح ذات الصلة. وتدعم إدارة التدقيق الداخلي أعمال اللجنة والتي تراقب بانتظام نظام الرقابة الداخلية. بما في ذلك تقييم المخاطر والضوابط في كل وحدة تشغيلية، ورفع تقارير عن الأمور الناشئة عنها إلى لجنة التدقيق على أساس منتظم.

لجنة المخاطر والالتزام

تتكوّن لجنة المخاطر والالتزام من ثلاثة أعضاء يتم اختيارهم وتعيينهم من قبل مجلس الإدارة، ورئيس اللجنة عضو مستقل.. تجتمع لجنة المخاطر والالتزام أربع مرات على الأقل سنوياً. يتمثل دور اللجنة في الإشراف على إطار إدارة المخاطر المعتمد من مجلس الإدارة ومراقبته، بما في ذلك مراجعة نتائج التقييم والتوصيات ذات الصلة ورفع التقارير إلى مجلس الإدارة بشأن بسياسات البنك والمخاطر الحالية والمتوقعة. كما تضطلع اللجنة بمسؤولية الإشراف على إطار الامتثال المعتمد في البنك وتقييم مدى فعاليته.

لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة

تتكوّن لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة، يتم اختيارهم وتعيينهم من قبل المجلس ويشمل ذلك الرئيس المستقل، وعضوين غير تنفيذيين وعضوًا آخر مستقلًا. تجتمع اللجنة ثلاث مرات على الأقل سنوياً ويتمثل دور اللجنة في مساعدة مجلس الإدارة في أداء مسؤولياته المتعلقة بترشيحات البنك وسياسات المكافآت وإرشادات حوكمة الشركات وأهداف الاستدامة، وذلك استنادًا إلى المتطلبات التنظيمية أو أفضل الممارسات الصناعية. تتولى اللجنة تفويض وتحديد الأشخاص المؤهلين ليصبحوا أعضاء في مجلس الإدارة، ومنصب الرئيس التنفيذي، رئيس الشئون المالية، وسكرتير الشركة، وأي مناصب أخرى يعتبرها مجلس الإدارة مناسبة. تتحمل اللجنة أيضًا مسؤولية مراجعة والتوصية بسياسات المكافآت لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

لجنة الرقمنة

تتولى لجنة الرقمنة، ضمن نطاق اختصاصاتها، الإشراف وتقديم المشورة بشأن المسائل المتعلقة بالاستراتيجية الرقمية للبنك وتنفيذها، وتوجيه ابتكاراته وأطر البيانات ذات الصلة. كما تناقش اللجنة المخاطر المرتبطة بالرقمنة وتراقبها، وذلك دعمًا للجنة المخاطر والالتزام وتجنبًا لأي تداخل في الصلاحيات. يتعين على لجنة الرقمنة في تقريرها المرفوع إلى لمجلس الإدارة توضيح وإبراز نتائجها وتوصياتها بشأن (1) التحول الرقمي للبنك بما يشمل، على سبيل المثال لا الحصر، تحديد الاستراتيجية الرقمية المناسبة، واعتماد التقنيات ذات الصلة، والعمليات الرقمية، ومراجعة الميزانية المقترحة من قبل الإدارة لهذا الغرض والتوصية بشأنها، و (2) تنفيذ البنك لاستراتيجياته الرقمية والتقنية الداعمة للخدمات المصرفية الرقمية ووظائف تقنية المعلومات. في هذا الصدد، تعتمد اللجنة منظورًا استشرافيًا، وتسعى إلى استباق التغييرات في ظروف العمل.

لجنة الهبات والتبرعات

تم إنشاء لجنة الهبات والتبرعات للإشراف على توزيع الأموال المخصصة لتبرعات ومساهمات الشركات لضمان التزامها بالتوقعات الاستراتيجية للبنك ومكانته وفق ركائزه المعتمدة. وتتكوّن اللجنة من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة. وتعادل المساهمة السنوية المخصصة للصندوق ما يصل إلى 5% كحد أقصى من صافي أرباح البنك.

لجنة مجلس الإدارة الاستشارية

تتولى اللجنة الاستشارية لمجلس الإدارة مساعدة المجلس في الوفاء بمسؤولياته التنظيمية المتعلقة بالاندماج المقترح من قبل بنك البحرين والكويت ش.م.ب. وتشمل هذه المسؤوليات (1) تقديم الدعم والمشورة والتوجيه والإشراف على الأنشطة المتعلقة بالصفقة (2) تقديم توصيات محددة إلى مجلس الإدارة عند الضرورة فيما يتعلق بالصفقة (3) إجراء تقييم عادل لأي صفقة مقترحة لجميع المساهمين. وتتكوّن اللجنة من أربعة أعضاء وتستمر مدة العضوية حتى إتمام الصفقة.

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

اجتماعات مجلس الإدارة والحضور

يجتمع مجلس الإدارة واللجان الفرعية المنبثقة عنه بانتظام لضمان تنفيذ مسؤولياتهم بفعالية. وللإيفاء بمتطلبات قانون حوكمة الشركات وإرشادات مصرف البحرين المركزي، ينظر البنك في حضور أعضاء مجلس الإدارة واجتماعات اللجان الفرعية.

ويعرض فيما يلي ملخص لاجتماعات مجلس الإدارة واجتماعات اللجان الفرعية التي عُقدت خلال عام 2025، بالإضافة إلى بيانات الحضور:

اجتماعات مجلس الإدارة: إجمالي عدد الاجتماعات المنعقدة: 5

اسم عضو مجلس الإدارة	تواريخ الاجتماعات						المجموع	
	2025/2/25	2025/5/13	2025/8/12	2025/11/11	2025/12/9	إجمالي عدد الاجتماعات	الاجتماعات التي حضرها	الاجتماعات التي حضرها %
هالة علي حسين يتيم رئيس مجلس الإدارة	✓	✓	✓*	✓	✓	5	5	100
يوسف عبدالله يوسف علي رضا نائب رئيس مجلس الإدارة	✓	✓	✓*	✓*	✓	5	5	100
الشيخ راشد بن سلمان آل خليفة نائب رئيس مجلس الإدارة	✓	✓*	✓*	✓	✓	5	5	100
ريشي كابور عضو مجلس الإدارة	✓	✓*	✓*	✓	✓*	5	5	100
فنسنت فان دن بوقرت رئيس مجلس الإدارة	✓	✓	✓*	✓	✓*	5	5	100
زيد خالد عبدالرحمن نائب رئيس مجلس الإدارة	✓	✓	✓*	✓	✓	5	5	100
د.بول ديفيد بيستر عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓*	✓	✓	5	5	100
عيسى حسن مسيح عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓*	✓	✓*	5	5	100
محمد فاروق المؤيد عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓*	✓	✓	5	5	100
أحمد فوزي كانو عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓*	✓	✓	5	5	100
علاء عبدالخالق سعيد عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓*	✓	✓	5	5	100

* حضر عن طريق الاتصال المرئي.

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

اجتماعات مجلس الإدارة والحضور (تتمة)

تواريخ الاجتماعات وتفاصيل الحضور

اجتماعات اللجنة التنفيذية: إجمالي عدد الاجتماعات المنعقدة: 5

الاسم	تواريخ الاجتماعات					إجمالي عدد الاجتماعات	الاجتماعات التي حضرها
	2025/1/22	2025/4/16	2025/6/25	2025/9/24	2025/11/23		
يوسف عبدالله يوسف علي رضا نائب رئيس مجلس الإدارة	✓*	✓*	✓*	✓	✓*	5	5
د.بول ديفيد بيستر عضو مجلس الإدارة	✓*	✓	✓	✓	✓*	5	5
عيسى حسن مسيح عضو مجلس الإدارة	✓*	✓*	✓*	✓	✓	5	5
محمد فاروق المؤيد عضو مجلس الإدارة	✓*	✓*	✓*	✓	✓*	5	5

* حضر عن طريق الاتصال المرئي.

اجتماعات لجنة التدقيق: إجمالي عدد الاجتماعات المنعقدة: 5

الاسم	تواريخ الاجتماعات					إجمالي عدد الاجتماعات	الاجتماعات التي حضرها
	2025/2/17	2025/5/7	2025/8/6	2025/11/5	2025/12/10		
زيد خالد عبدالرحمن نائب رئيس مجلس الإدارة	✓	✓	✓*	✓	✓	5	5
فنسنت فان دن بوقرت عضو مجلس الإدارة	✓*	✓*	✓*	✓*	✓*	5	5
احمد فوزي كانو عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓*	✓*	✓	5	5

* حضر عن طريق الاتصال المرئي.

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

اجتماعات مجلس الإدارة والحضور (تتمة)

اجتماعات لجنة الرقمنة: إجمالي عدد الاجتماعات المنعقدة: 4

الاسم	تواريخ الاجتماعات				إجمالي عدد الاجتماعات	الاجتماعات التي حضرها
	2025/2/24	2025/5/12	2025/8/11	2025/11/10		
د.بول ديفيد بيستر رئيس مجلس الإدارة	✓	✓	✓*	✓	4	4
فنسنت فان دن بوقرت رئيس مجلس الإدارة	✓	✓	✓*	✓	4	4
محمد فاروق المؤيد عضو مجلس الإدارة	✓*	✓*	✓*	✓*	4	4
علاء عبدالخالق سعيد عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓*	×	4	3

* حضر عن طريق الاتصال المرئي.

اجتماعات لجنة المخاطر والالتزام: إجمالي عدد الاجتماعات المنعقدة: 5

الاسم	تواريخ الاجتماعات					إجمالي عدد الاجتماعات	الاجتماعات التي حضرها
	2025/3/9	2025/5/11	2025/8/3	2025/11/3	2025/12/7		
ريشي كابور رئيس اللجنة	✓*	✓*	✓*	✓*	✓*	5	5
فنسنت فان دن بوقرت عضو مجلس الإدارة	✓*	✓*	✓*	✓*	✓*	5	5
علاء عبدالخالق سعيد عضو مجلس الإدارة	✓*	✓*	✓*	×	×	5	3

* حضر عن طريق الاتصال المرئي.

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

اجتماعات مجلس الإدارة والحضور (تتمة)

اجتماعات لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة: إجمالي عدد الاجتماعات المنعقدة: 5

اسم عضو مجلس الإدارة	تواريخ الاجتماعات						
	2025/1/27	2025/2/17	2025/6/23	2025/9/9 (اجتماع غير مجدول)	2025/11/19	إجمالي عدد الاجتماعات	الاجتماعات التي حضرها
هاله علي حسين يتيم رئيس اللجنة	✓	✓	✓	✓*	✓	5	5
الشيخ راشد بن سلمان آل خليفة عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓*	✓	5	5
ريشي كابور عضو مجلس الإدارة	✓	✓*	✓*	✓*	✓*	5	5
د. بول ديفيد بيستر عضو مجلس الإدارة	انضم إلى اللجنة في 20 يوليو 2025			✓*	✓	2	2

* حضر عن طريق الاتصال المرئي.

اجتماع لجنة الهبات والتبرعات: إجمالي عدد الاجتماعات المنعقدة: 2

الاسم	تواريخ الاجتماعات			
	2025/12/20	2025/10/12	إجمالي عدد الاجتماعات	الاجتماعات التي حضرها
هالة علي حسين يتيم **رئيس اللجنة**	✓	✓	2	2
زيد خالد عبدالرحمن عضو مجلس الإدارة	✓	✓	2	2
محمد فاروق المؤيد عضو مجلس الإدارة	✓	✓	2	2
احمد فوزي كانو عضو مجلس الإدارة	✓	✓	2	2

* حضر عن طريق الاتصال المرئي.

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

اجتماعات مجلس الإدارة والحضور (تتمة)

اجتماعات اللجنة الاستشارية لمجلس الإدارة: عدد الاجتماعات المنعقدة: 13

الاسم	تواريخ الاجتماعات												إجمالي عدد الاجتماعات	الاجتماعات التي حضرها
	2025/1/15	2025/1/27	2025/2/4	2025/2/16	2025/3/5	2025/3/24	2025/4/10	2025/5/13	2025/6/18	2025/7/24	2025/10/22	2025/11/11	2025/12/9		
هالة علي حسين يتيم **رئيس اللجنة**	✓*	✓	✓*	✓*	✓*	✓*	✓*	✓	✓*	✓*	✓*	✓	✓	13	13
يوسف عبدالله يوسف علي رضا رئيس مجلس الإدارة	✓*	✓*	✓*	✓*	✓*	✓*	✓*	✓	✓*	✓*	×	✓*	✓	13	12
ريشي كابور عضو مجلس الإدارة	✓*	✓*	✓*	✓*	✓*	✓*	✓*	✓*	✓*	✓*	✓*	✓	✓*	13	13
د. بول ديفيد بيستر عضو مجلس الإدارة	✓*	✓*	✓*	✓*	✓*	✓*	✓*	✓	✓*	✓*	✓*	✓	✓	13	13

* حضر عن طريق الاتصال المرئي.

الهيكل الإداري

أنشأ مجلس الإدارة هيكلاً إداريًا يحدّد بوضوح الأدوار والمسؤوليات والتسلسل الإداري، وترد تفاصيله مرفقة بهذا التقرير.

ويشمل الهيكل الإداري على لجانًا مستقلة تعقد اجتماعات منتظمة لمناقشة مختلف القضايا الاستراتيجية والتكتيكية والبت فيها ضمن نطاقها الخاص.

اسم اللجنة	الأعضاء (كما في 31 ديسمبر 2025)	الهدف
اجتماع فريق الإدارة التنفيذية انعقاد الاجتماع: أسبوعياً	**1. عثمان أحمد - الرئيس التنفيذي للمجموعة (رئيس اللجنة)** 2. عبد العزيز الأحمد - رئيس تنفيذي - الحسابات الإستراتيجية 3. علي عبدالكريم - رئيس تنفيذي للمجموعة - الخدمات المصرفية للمؤسسات والشركات 4. علي إحسان - رئيس تنفيذي للمجموعة - إدارة المخاطر 5. بسام التتان - رئيس الخدمات المصرفية الخاصة 6. فاضل عباس أحمد - رئيس تنفيذي للمجموعة - التدقيق الداخلي 7. كابي الحكيم - رئيس تنفيذي للمجموعة - الشؤون القانونية وسكرتير الشركة 8. هشام أبو الفتح - رئيس تنفيذي - الاتصالات المؤسسية 9. منصور عبدالعزيز الصغير - الرئيس التنفيذي - المملكة العربية السعودية 10. هند محمود - رئيس التنفيذي للمجموعة - الموارد البشرية 11. مُحسن رحيم - رئيس التنفيذي للمجموعة - الشؤون المالية 12. نبيل مصطفى - الرئيس التنفيذي للمجموعة - العمليات 13. رنا قمبر - رئيس تنفيذي للمجموعة - الالتزام 14. رازي عبد اللطيف أمين - الرئيس التنفيذي للمجموعة - تقنية المعلومات 15. صباح عبد اللطيف الزياني - رئيس تنفيذي - الخدمات المصرفية للأفراد 16. يوغيش كالي - الرئيس التنفيذي - الإمارات العربية المتحدة 17. زينة الزياني - رئيس مجموعة الاستراتيجية والاستدامة 18. زياد جلالي - رئيس المجموعة للتمويل المؤسسي 19. حسين عسكر - رئيس تداول الأسواق الرأسمالية 20. فينيت مونوت - رئيس تنفيذي للمجموعة للاستراتيجية والاستدامة	يُعقد اجتماع فريق الإدارة التنفيذية أسبوعيًا، حيث تم تشكيل اللجنة من قبل البنك لتوفير منصة منتظمة لمناقشة المسائل الاستراتيجية بين الإدارة التنفيذية والإدارة العليا. على الرغم من أن اللجنة لا تعمل كلجنة ولا تمتلك صلاحيات لاتخاذ القرار، فإنها تؤدي دوراً استشارياً توفّر إطارًا لعرض الآراء الجماعية بشأن القرارات أو الإجراءات الرئيسية التي يتعيّن على الرئيس التنفيذي اتخاذها ضمن حدود التفويض الممنوح له.

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

الهيكل الإداري (تتمة)

اسم اللجنة	الأعضاء (كما في 31 ديسمبر 2025)	الهدف
لجنة إدارة الائتمان انعقاد الاجتماع: أسبوعياً	**1. عثمان أحمد - الرئيس التنفيذي للمجموعة (رئيس اللجنة)** 2. علي إحسان - رئيس تنفيذي للمجموعة - إدارة المخاطر 3. زياد جلالي - رئيس المجموعة للتمويل المؤسسي	الإشراف على التنفيذ الفعّال لإطار مخاطر الائتمان المعتمد في البنك، والموافقة على المقترحات الائتمانية ومتابعة المحفظة الائتمانية بما يتماشى مع مستويات تقبّل المخاطر المحددة للبنك وسياساته.
لجنة إدارة المخاطر التشغيلية (ORMC) انعقاد الاجتماع: شهريًا	1. عثمان أحمد - الرئيس التنفيذي للمجموعة **2. علي إحسان - رئيس تنفيذي للمجموعة - إدارة المخاطر (رئيس اللجنة)** 3. رنا قمبر - رئيس تنفيذي للمجموعة - الالتزام 4. نبيل مصطفى - رئيس تنفيذي للمجموعة - العمليات 5. حسين عسكر - رئيس تداول أسواق رأس المال* 6. هند محمود - رئيس التنفيذي للمجموعة - الموارد البشري 7. صباح عبد اللطيف الزياني - رئيس تنفيذي - الخدمات المصرفية للأفراد 8. جعفر محمد ناصر - رئيس إدارة المخاطر للمجموعة 9. رازي أمين - رئيس تنفيذي للمجموعة - تقنية المعلومات 10. فاضل عباس أحمد - رئيس تنفيذي للمجموعة - التدقيق الداخلي (مراقب) 11. محمود الحوري - مدير المخاطر التشغيلية (سكرتير) * تعيين مؤقت عقب مغادرة هشام الكردي - الرئيس التنفيذي لمجموعة الأسواق وحلول العملاء.	مراجعة وتقييم الجوانب المختلفة للمخاطر الناشئة عن العمليات التجارية للبنك بما يضمن تحديد المخاطر الجوهرية ورصدها واتخاذ إجراءات الحدّ منها. وتعمل اللجنة كمنصة للإدارة العليا لمناقشة وتقييم وتحديد آليات إدارة المخاطر التشغيلية ومخاطر الاحتيال.
لجنة الأصول والمطلوبات للمجموعة انعقاد الاجتماع: شهريًا	**1. عثمان أحمد - الرئيس التنفيذي للمجموعة (رئيس اللجنة)** 2. مُحسن رحيم - الرئيس التنفيذي - الشؤون المالية للمجموعة 3. فاطمة موسى العلوي - الرئيس التنفيذي لبنك البحرين الإسلامي 4. علي إحسان - رئيس تنفيذي للمجموعة، إدارة المخاطر 5. حسين المحري - الرئيس التنفيذي للأسواق وحلول العملاء للمجموعة* 6. علي المولاني - رئيس الخزانة وإدارة الأصول والخصوم للمجموعة 7. فينيت مونت - رئيس قسم التعاملات المصرفية 8. علي مسلم - رئيس السيولة ومخاطر السوق للمجموعة 9. يوجيش كايل - الرئيس التنفيذي - دولة الإمارات العربية المتحدة 10. منصور الصغير - الرئيس التنفيذي - المملكة العربية السعودية 11. عبد العزيز الأحمد - الرئيس التنفيذي - الحسابات الاستراتيجية 12. علي عبد الكريم - رئيس تنفيذي للمجموعة - الخدمات المصرفية للمؤسسات والشركات 13. صباح عبداللطيف الزياني - الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية للأفراد 14. نميلة ورسكارة - مسؤول السيولة ومخاطر السوق (سكرتير اللجنة) * تعيين مؤقت عقب مغادرة هشام الكردي - الرئيس التنفيذي لمجموعة الأسواق وحلول العملاء.	تعمل اللجنة كمنصة للإدارة العليا لمناقشة وتقييم القضايا الرئيسية المتعلقة بهيكل وأداء الميزانية العمومية للبنك، وتسعير الأصول والالتزامات، والتمويل وتخطيط رأس المال، والتخطيط للطوارئ، ومخاطر السوق، ومخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر السيولة. كما تتولى التأكد من اتخاذ الإجراءات المناسبة المتوافقة مع تطورات السوق وسياسات البنك لمعالجة القضايا الرئيسة المشار إليها أعلاه.

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

الهيكل الإداري (تتمة)

اسم اللجنة	الأعضاء (كما في 31 ديسمبر 2025)	الهدف
لجنة توجيه المشاريع انعقاد الاجتماع: ربع سنوي	**1. عثمان أحمد - الرئيس التنفيذي للمجموعة (رئيس اللجنة)** 2. نبيل مصطفى - رئيس تنفيذي للمجموعة - العمليات 3. رازي أمين - رئيس تنفيذي للمجموعة - تقنية المعلومات 4. مُحسن رحيم - رئيس تنفيذي للمجموعة - الشؤون المالية 5. كونستانتينوس مونوجيوس - رئيس مكتب إدارة المشاريع المؤسسي (منسق اللجنة)	تم إنشاء لجنة المجموعة لتوجيه المشاريع بهدف ضمان الحوكمة السليمة للمجموعة ومحافظ المشاريع الخاصة بها، وذلك من خلال تقديم الإرشاد والمساندة في اتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق أهداف المشاريع ضمن الجداول الزمنية والميزانيات المعتمدة، وبما يضمن التوافق التام مع الأهداف الاستراتيجية للمجموعة واستراتيجيتها العامة. وتتمثل المسؤوليات الرئيسة للجنة المجموعة لتوجيه المشاريع فيما يلي: 1. الحوكمة تعمل اللجنة كجهة حوكمة لمحفظة مشاريع المجموعة، وتحرص على تفعيل مجموعات العمل ذات الصلة، وتتابع الإنفاق والاستثمارات على مستوى المجموعة، كما تقوم بمساءلة الجهات الراعية بشأن الالتزام بقيود المشروع المتفق عليها. 2. الاستشارية تتولى اللجنة مراجعة ومتابعة صلاحية المشاريع، وتقدّم المشورة بشأن المخاطر الشاملة للمحفظة والبرامج، كما تقدّم التوصيات المتعلقة بهيكلة العمل والجداول الزمنية والموارد والتكلفة والمخاوف الإدارية. 3. قرارات المشاركة من عدمها تشرف اللجنة على طلبات الإنفاق الرأسمالي الخاصة بالمجموعة، وتقدّم التوصيات بشأن الموافقة أو عدم المشاركة في المشاريع الجديدة والجارية. 4. تحديد الأولويات تعمل اللجنة كجهة مسؤولة عن تحديد أولويات المشاريع، وتضمن توافق محفظة المشاريع وخارطة طريقها مع أهداف واستراتيجية المجموعة. 5. الموافقة والتفويض تعتمد اللجنة مخصصات النفقات الرأسمالية للمشاريع، وتفوض استخدام الميزانية للمشاريع الجديدة أو الطلبات ذات الصلة، وتصدر القرارات بشأن طلبات النفقات الرأسمالية الإضافية، كما تفوض الإجراءات التصحيحية والوقائية اللازمة لتحقيق أهداف المشاريع المخططة.

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

الهيكل الإداري (تتمة)

اسم اللجنة	الأعضاء (كما في 31 ديسمبر 2025)	الهدف
لجنة إدارة الالتزام للمجموعة انعقاد الاجتماع: ست مرات سنويًا	1. عثمان أحمد - الرئيس التنفيذي للمجموعة **2. رنا قمبر - رئيس تنفيذي للمجموعة - الالتزام (رئيسة اللجنة)** 3. علي إحسان - رئيس تنفيذي للمجموعة، إدارة المخاطر 4. نبيل مصطفى - رئيس تنفيذي للمجموعة - العمليات 5. رازي أمين - رئيس تنفيذي للمجموعة - تقنية المعلومات 6. الرئيس التنفيذي للمجموعة للأسواق وحلول العملاء (غير مصوّت) (المندوبون): • زياد جلالي - رئيس المجموعة للتمويل المؤسسي* • حسين مجيد عسكر - رئيس تداول أسواق رأس المال* • فينيت مونت - رئيس قسم التعاملات المصرفية* 7. عبدالعزيز الأحمد - رئيس تنفيذي، الحسابات الإستراتيجية (لا يتمتع بحق التصويت) 8. هند محمود - رئيس التنفيذي للمجموعة - الموارد البشرية 9. منصور الصغير - الرئيس التنفيذي، المملكة العربية السعودية (لا يتمتع بحق التصويت) 10. يوغيش كالي - الرئيس التنفيذي، دولة الإمارات العربية المتحدة (لا يتمتع بحق التصويت) 11. علي عبدالكريم - رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للمؤسسات والشركات (لا يتمتع بحق التصويت) 12. عبدالناصر رفيق - رئيس الأعمال والرقابة والحوكمة (لا يتمتع بحق التصويت) 13. فاطمة العلوي - الرئيس التنفيذي (بنك البحرين الإسلامي) (لا يتمتع بحق التصويت) 14. صباح عبداللطيف الزياني - رئيس تنفيذي، الخدمات المصرفية للأفراد (لا يتمتع بحق التصويت) * تعيين مؤقت عقب مغادرة هشام الكردي - الرئيس التنفيذي لمجموعة الأسواق وحلول العملاء.	تختص اللجنة بتوفير الحوكمة والإشراف على مخاطر الالتزام على مستوى المجموعة، بما يضمن إجراء تقييمات شاملة وفعّالة، وتطبيق ممارسات سليمة لإدارة هذه المخاطر. ويشمل نطاق عمل اللجنة ما يلي: • تحديد وتنفيذ الضوابط المناسبة للحد من مخاطر الالتزام، إلى جانب مراجعة وتقييم المبادرات أو المستجدات الجوهرية الصادرة عن الجهات الرقابية ذات العلاقة. • متابعة وتقييم مدى التزام مجموعة البنك بالمتطلبات الرقابية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، والبنك المركزي السعودي، بالإضافة إلى السياسات الداخلية المعتمدة. • ترسيخ ثقافة التزام قوية على مستوى المجموعة، بما يدعم تعزيز قيم البنوك المتمثلة في النزاهة والشفافية والأمانة.
لجنة أمن المعلومات انعقاد الاجتماع: ربع سنوي	**1. علي إحسان - رئيس تنفيذي للمجموعة، إدارة المخاطر (رئيس اللجنة)** 2. رنا قمبر - رئيس تنفيذي للمجموعة - الالتزام 3. عبدالعزيز الأحمد - رئيس تنفيذي، الحسابات الإستراتيجية 4. رازي أمين - رئيس تنفيذي للمجموعة - تقنية المعلومات 5. صباح عبد اللطيف الزياني - رئيس تنفيذي، الخدمات المصرفية للأفراد 6. علي عبد الكريم - رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للمؤسسات والشركات 7. علي الماجد - رئيس أمن المعلومات للمجموعة 8. علي الصايغ - رئيس أمن المعلومات 9. عبدالناصر رفيق - رئيس الأعمال والرقابة والحوكمة 10. فاضل عباس أحمد - رئيس تنفيذي للمجموعة - التدقيق الداخلي(مراقب) 11. سلمان رضي - مدير الدعم الفني لأمن المعلومات والاستدامة (سكرتير)	تتولى اللجنة تحديد الاتجاه العام لإنشاء نظام إدارة أمن المعلومات، ومراجعة السياسات الأمنية والتوصية بها لمجلس الإدارة لاعتمادها. كما تقوم بمراجعة التقارير الدورية الخاصة بأمن المعلومات، والتأكد من وضع عمليات قياس فعالية ضوابط الأمن المحددة في هذه السياسة، إضافةً إلى اعتماد خطة أمن المعلومات الخاصة بالبنك ومتابعة تنفيذها.

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

الهيكل الإداري (تتمة)

اسم اللجنة	الأعضاء (كما في 31 ديسمبر 2025)	الهدف
لجنة إدارة استمرارية الأعمال انعقاد الاجتماع: ربع سنوي	1. **نبيل مصطفى - القائم بأعمال رئيس تنفيذي للمجموعة - العمليات(رئيس اللجنة)** 2. علي إحسان - رئيس تنفيذي للمجموعة، إدارة المخاطر (نائب الرئيس) 3. رازي أمين - رئيس تنفيذي للمجموعة - تقنية المعلومات 4. هيثم سيادي - رئيس المجموعة للممتلكات والمشتريات والإدارة 5. محمد حماد - رئيس مجموعة لجنة إدارة استمرارية الأعمال، الرئيس التنفيذي لأمن المعلومات 6. عبد الله ناصر رفيق - رئيس إدارة المخاطر داخل الأعمال والرقابة والحوكمة 7. يوسف النجمي - رئيس الفروع والإدارة، الإمارات العربية المتحدة 8. محمد الشمري - رئيس العمليات، المملكة العربية السعودية 9. أجاي كومار - الرئيس التنفيذي للمخاطر، بنك البحرين الإسلامي 10. عبدالله نقي - مدير استمرارية الأعمال (سكرتير)	تم إنشاء هذه اللجنة لتوفير حوكمة الإدارة العليا والإشراف على خطة استمرارية الأعمال لبنك البحرين الوطني بما يتماشى مع أفضل الممارسات والمعايير ذات الصلة. يشمل نطاق عمل هذه اللجنة جميع وحدات الأعمال والمواقع التابعة لوحدات الأعمال في بنك البحرين الوطني وبنك البحرين الإسلامي في البحرين، إضافة إلى فروعه الخارجية في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وجميع الكيانات التابعة والمرتبطة بالبنك. وتتلخص مهام ومسؤوليات هذه اللجنة فيما يلي: • توفير التوجيه الاستراتيجي وإيصال الرسائل الأساسية إلى أصحاب المصلحة المعنيين. • ضمان الاستمرارية الفعّالة لعمليات البنك في حالة وقوع حادث عرضي أو كبير أو كارثي محتمل. • إنشاء ومراجعة واختبار خطط استمرارية الأعمال وخطط التعافي من الكوارث على مستوى البنك. • التنسيق والتخطيط لتوفير التدريب المتعلق بإدارة الأزمات والطوارئ والتعافي من الكوارث. • العمل كنقطة اتصال مع السلطات المحلية وفريق إدارة الأزمات في البنك خلال أوقات الأزمات. • الإشراف على إنشاء مجموعات فرق العمل والمجموعات والفرق المختصة لتطوير وتنفيذ خطة استمرارية الأعمال كلما دعت الحاجة.
لجنة الموافقة على المنتجات والخدمات انعقاد الاجتماع: عند/ متى يطلق خدمة و/أو منتج جديد.	1. **عثمان أحمد - الرئيس التنفيذي للمجموعة (رئيس اللجنة)** 2. علي إحسان - رئيس تنفيذي للمجموعة، إدارة المخاطر 3. مُحسن رحيم - رئيس تنفيذي للمجموعة - الشؤون المالية 4. نبيل مصطفى - رئيس تنفيذي للمجموعة - العمليات 5. رنا قمبر - رئيس تنفيذي للمجموعة - الالتزام 6. كابي الحكيم - رئيس تنفيذي للمجموعة، الشؤون القانونية وسكرتير الشركة 7. رازي عبد أمين - رئيس تنفيذي للمجموعة - تقنية المعلومات 8. رئيس وحدة الأعمال المقدمة (يختلف حسب المنتج، عادة رئيس إدارة الخدمات المصرفية للأفراد (صباح الزياني) أو رئيس الأسواق وحلول العملاء)	تختص اللجنة بالموافقة على المنتجات والخدمات الجديدة، كما تختص بالموافقة على التغييرات المادية المتعلقة بالمنتجات والخدمات الحالية. وتعمل اللجنة على ضمان تحديد المخاطر الرئيسية المرتبطة بإدخال المنتجات والخدمات، ودراستها بدقة وبطريقة خاضعة للرقابة قبل إطلاق المنتج أو الخدمة أو إعادة تنشيطهما.

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

الهيكل الإداري (تتمة)

اسم اللجنة	الأعضاء (كما في 31 ديسمبر 2025)	الهدف
لجنة المناقصات والتصرف في الأصول: انعقاد الاجتماع: تعقد الاجتماعات حسب الاقتضاء من قبل مدير الاجتماع أو من نائبه المعين.	1. **مُحسن رحيم - رئيس تنفيذي للمجموعة - الشؤون المالية (رئيسة اللجنة)** 2. كونستانتينوس مونوجيوس - رئيس مجموعة مكتب إدارة المشاريع المؤسسية 3. رنا عبد العزيز قمبر - رئيس الالتزام للمجموعة 4. زيد خنجي - رئيس قسم الشئون القانونية وحوكمة الشركات	ضمان الالتزام بمدونة قواعد السلوك للبنك وإطار إدارة المشتريات وسياسة وإجراءات العطاءات في جميع الأوقات. وتشمل المسؤوليات أيضًا ما يلي: • ضمان التقيد والالتزام بمدونة قواعد السلوك للبنك ونظام إدارة المشتريات وسياسة وإجراءات تقديم العطاءات في جميع الأوقات. • تعزيز مبادئ النزاهة والمساءلة لضمان شفافية العمليات والإنصاف والسرية والإدارة الفعّالة لتضارب المصالح. • مراجعة معايير التقييم وإثارة أي مخاوف تتعلق بالمقترحات المقدمة مقابل هذه المعايير. • الموافقة على ترسية جميع مناقصات المجموعة. • الموافقة على التصرف في الأصول التي تصل قيمتها إلى 10,000 دينار بحريني، على أن تُحال جميع عمليات التصرف في الأصول التي تبلغ قيمتها الحالية 10,000 دينار بحريني فما فوق إلى الرئيس التنفيذي للموافقة عليها. • رفع التوصيات بشأن أي ترسية مقترحة لعقد شراء مشروع لا يقع ضمن صلاحيات اللجنة إلى السلطة المختصة لاعتمادها.
لجنة المخصصات انعقاد الاجتماع: ربع سنوي	1. **عثمان أحمد - الرئيس التنفيذي للمجموعة (رئيس اللجنة)** 2. علي إحسان - رئيس تنفيذي للمجموعة، إدارة المخاطر 3. مُحسن رحيم - رئيس تنفيذي للمجموعة - الشؤون المالية 4. كابي الحكيم - رئيس تنفيذي للمجموعة، الشؤون القانونية وسكرتير الشركة	تتولى اللجنة مراجعة وتقديم التوصيات المتعلقة بمسار الإجراءات التصحيحية للعملاء الذين تم تصنيفهم ضمن القروض المتعثرة، إضافةً إلى إدارة خسائر الائتمان المتوقعة. وبخصوص القروض المتعثرة، تتولى لجنة المخصصات أيضًا استعراض واعتماد الأحكام المحددة المتعلقة بهذه القروض، وكذلك ضوابط خسائر الائتمان المتوقعة.
لجنة إدارة الاستدامة انعقاد الاجتماع: ربع سنوي	1. **عثمان أحمد - الرئيس التنفيذي للمجموعة (رئيس اللجنة)** 2. زينة الزياني - رئيس تنفيذي للمجموعة للاستراتيجية والاستدامة 3. علي إحسان - رئيس تنفيذي للمجموعة، إدارة المخاطر 4. هند محمود - رئيس التنفيذي للمجموعة - الموارد البشرية 5. هشام أبو الفتح - رئيس تنفيذي - الاتصالات المؤسسية 6. نبيل مصطفى - رئيس تنفيذي للمجموعة - العمليات 7. صباح عبداللطيف الزياني - رئيس تنفيذي، الخدمات المصرفية للأفراد 8. حسين عسكر - رئيس تداول أسواق رأس المال* 9. علي عبد الكريم - رئيس تنفيذي للمجموعة - الخدمات المصرفية للمؤسسات والشركات 10. فاطمة العلوي - الرئيس التنفيذي لبنك البحرين الإسلامي 11. أمير ديري - الرئيس التنفيذي للمالية والاستراتيجية، بنك البحرين الإسلامي 12. جنان الموسوي - مساعد مدير الاستراتيجية والاستدامة (سكرتير اللجنة) * تعيين مؤقت عقب مغادرة هشام الكردي - الرئيس التنفيذي لمجموعة الأسواق وحلول العملاء.	تتولى لجنة إدارة الاستدامة تقديم المشورة والدعم بشأن قضايا الاستدامة لمجموعة بنك البحرين الوطني، والتوصية بالسياسات والإجراءات والمبادرات ذات الصلة عبر عملياتها وأنشطتها الأساسية، بما في ذلك تحديد الاتجاهات والاستراتيجية المتعلقة بالاستدامة لمجموعة بنك البحرين الوطني.

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

الهيكل الإداري (تتمة)

اسم اللجنة	الأعضاء (كما في 31 ديسمبر 2025)	الهدف
لجنة خطة الادخار انعقاد الاجتماع: ربع سنوي	1. **حسين مجيد عسكر - رئيس تداول أسواق رأس المال* (رئيس اللجنة)** 2. خالد المحرقي - رئيس المكتب الأوسط للخزينة وعمليات صناديق الاستثمار 3. خالد التميمي - مدير أول لعلاقات الخدمات المصرفية الرفيعة 4. نواف زباري - رئيس إدارة المكافآت (سكرتير اللجنة) * تعيين مؤقت عقب مغادرة هشام الكردي - الرئيس التنفيذي لمجموعة الأسواق وحلول العملاء.	تتولى لجنة خطة الادخار إدارة صندوق برنامج الادخار في بنك البحرين الوطني بما يحقق مصلحة الموظفين والمساهمين، وتقديم التوصيات المتعلقة بالاستثمارات وفقًا لإرشادات ومعايير السياسة المعتمدة. وتشمل مهام اللجنة مراقبة أداء صندوق نظام الادخار وأنشطة برنامج الادخار، إضافةً إلى العمل كنقطة اتصال مع الموظفين بشأن قضايا البرنامج، وزيادة الوعي والتثقيف لتعزيز مشاركتهم فيه.
لجنة الإدارة العليا في دولة الإمارات العربية المتحدة	1. يوغيش كالي - الرئيس التنفيذي لفرع الإمارات العربية المتحدة (رئيس) 2. مُحسن رحيم - المدير المالي للمجموعة 3. يوسف النجمي - رئيس الفروع والشؤون الإدارية في دولة الإمارات العربية المتحدة 4. أحمد موسى - الرئيس التنفيذي للعمليات في دولة الإمارات العربية المتحدة, تم استبداله بعلي غلوم - رئيس المجموعة للتقنية وهندسة المؤسسات 5. جاسم العباسي - رئيس مجموعة الجرائم المالية 6. زيد خنجي - رئيس قسم الشئون القانونية وحوكمة الشركات 7. عيسى بودراج - رئيس الشؤون التنظيمية والتدقيق على الفروع الخارجية, تم استبداله بعلي عبدالوهاب - رئيس التدقيق المصرفي 8. أشرف كالكوتاوالا - رئيس إدارة مخاطر الائتمان في دولة الإمارات العربية المتحدة 9. عبدالناصر رفيق - رئيس الأعمال والرقابة والحوكمة 10. فينيت مونوت - رئيس قسم المعاملات المصرفية 11. علي المولاني - رئيس إدارة الخزينة والأصول والالتزامات للمجموعه 12. سارة أنوهي - رئيس قسم الموارد البشرية في دولة الإمارات العربية المتحدة تم استبدالها بمرام بوعلاي - القائم بأعمال رئيس تنفيذي للمجموعة - الموارد البشرية, ثم تم استبدالها بشذى كليب رئيس الموارد البشرية في دولة الإمارات العربية 13. سنديب ستالكار - رئيس إدارة الائتمان في دولة الإمارات العربية المتحدة (سكرتير اللجنة).	تتولى لجنة الإدارة العليا، التي تأسست في عام 2023، مسؤولية إنشاء وظيفة رقابية قوية ومساعدة الفرع على الوفاء بمسؤوليات حوكمة الشركات بما يتماشى مع سياسة ولوائح حوكمة الشركات. تتألف اللجنة من اثني عشر عضوًا، مع هيكل مختلط يمثل كبار المديرين من دولة الإمارات العربية المتحدة والمقر الرئيسي في البحرين. يتم تعيين أعضاء لجنة الإدارة العليا في دولة الإمارات العربية المتحدة من قبل الرئيس التنفيذي للمجموعة ويخضعون للتقييم السنوي من أجل البقاء في مناصبهم كأعضاء في هذه اللجنة. يقدم أعضاء اللجنة تقاريرهم إلى مدرائهم المباشرين أثناء أداء واجباتهم الروتينية، كما يقدمون تقاريرهم إلى رئيس اللجنة أثناء أداء واجباتهم بصفتهم أعضاء في اللجنة. تشمل واجبات اللجنة ما يلي: • تفعيل مهام رقابية صارمة من أجل الالتزام بالمبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات. • تنفيذ الإستراتيجية المعتمدة من قبل الرئيس التنفيذي للمجموعه، بالإضافة إلى تنفيذ خطط العمل والسياسات والإجراءات والموازنات الموضوعة. • الإشراف على الامتثال للقوانين والتشريعات المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتنفيذ لوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. • تنفيذ ومراقبة وظائف المخاطر المختلفة وثقافة إدارة المخاطر السليمة. إضفاء الطابع الرسمي على بيان الرغبة في المخاطرة لفرع دولة الإمارات العربية المتحدة. • مراقبة ومراجعة الأداء التشغيلي والمالي لفروع دولة الإمارات العربية المتحدة. المراقبة والإبلاغ عن الامتثال لمراجعة الحسابات والمخاطر والمسائل القانونية التي لم يتم حلها. • عرض ومناقشة ميزانية الأعمال وتقارير الإنتاجية. • إدارة الموارد وتطوير استراتيجية المواهب والتواصل مع الموظفين. • العمل على تطوير وتقديم التوصيات الخاصة بالتغييرات في إطار سياسة حوكمة الشركات. • التقييم السنوي وتقييم أداء اللجنة. • تقوم اللجنة بمراقبة التزامها من خلال الإفصاح الدوري والإفصاح في التقرير السنوي. • يكون أحد أعضاء اللجنة مسؤول عن مراجعة البيانات المالية.

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

الهيكل الإداري (تتمة)

يقدم كل من رئيس المخاطر للمجموعة ورئيس الالتزام للمجموعة تقاريرهما مباشرة إلى لجنة المخاطر والالتزام، وإداريًا إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة. ويقدم رئيس التدقيق الداخلي للمجموعة تقاريره مباشرة إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة، ومن الناحية الإدارية إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة. كما يرفع سكرتير الشركة تقاريره مباشرة إلى مجلس الإدارة، وإداريًا إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة، وذلك وفقًا لمتطلبات حوكمة الشركات.

وفيما يتعلق بلجنة الإدارة العليا بدولة الإمارات العربية المتحدة، تجتمع اللجنة بانتظام للاضطلاع بمسؤولياتها بفعالية وتحقيق أهدافها. وفيما يلي ملخص لاجتماعات لجنة الإدارة العليا بدولة الإمارات العربية المتحدة التي عُقدت خلال عام 2025، إضافة إلى بيانات الحضور:

إجمالي عدد الاجتماعات المنعقدة في 2025: 8

	لجنة الإدارة العليا										
الاسم	2025/01/28	2025/03/20	2025/04/30	2025/06/23	2025/08/11	2025/09/17	2025/10/21	2025/11/27	نسبة الحضور	الملاحظات
يوغيش كالي - الرئيس التنفيذي لفرع الإمارات العربية المتحدة (رئيس اللجنة)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	%100	
مُحسن رحيم - المدير المالي للمجموعة	✓*	✓*	✓*	✓*	✓*	×	✓*	✓*	%88	
يوسف النعيمي - رئيس الفروع والإدارة في الإمارات العربية المتحدة	✓	✓	✓	×	✓	✓	✓	✓	%88	
أحمد موسى / علي غلوم - رئيس قسم التكنولوجيا وهندسة المؤسسات	✓	×	×	✓*	✓	✓	✓*	×	%63	انضم علي غلوم إلى المجلس الأعلى للمسلمين في 16 يونيو 2025، خلفًا لأحمد موسى الذي غادر في عام 20 مارس 2025
جاسم العباسي - رئيس مجموعة الجرائم المالية	✓	✓*	✓	✓	✓*	✓	✓	✓*	%100	
زيد خنجي - رئيس الشئون القانونية وحوكمة الشركات	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	%100	
عيسى بودراج / علي عبدالوهاب - رئيس التدقيق المصرفي	✓*	✓	✓	✓	✓	✓	✓*	✓	%100	انضم علي أبو الوهاب إلى المجلس العسكري الأعلى في 16 يونيو 2025 بدلاً من عيسى بودراج
أشرف كالكوتاوالا - رئيس إدارة مخاطر الائتمان في دولة الإمارات العربية المتحدة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	%100	
عبدالناصر رفيق - رئيس إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة داخل الأعمال	✓	✓	✓	×	×	✓	✓	✓	%75	
فينيت مونوت - رئيس قسم المعاملات المصرفية	✓	✓	✓	✓*	✓	×	✓	×	%75	
علي المولاني - رئيس إدارة الخزينة والأصول والالتزامات	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	%100	
سارة أنوهي/ مرام بوعلاي/ شذى كليب - رئيس قسم الموارد البشرية في دولة الإمارات العربية المتحدة	✓*	✓	✓*	✓	✓	✓	✓	✓	%100	انضمت شذا كليب إلى المجلس البلدي السنغافوري في تاريخ 21 أكتوبر 2025، بدلاً من مرام بوالي، التي انضمت إلى المجلس في 16 يونيو 2025 وغادرته في تاريخ 21 أكتوبر 2025، وسارة أنواهي، التي غادرت المجلس في 14 مايو 2025.
سنديب ستالكار - رئيس إدارة الائتمان في دولة الإمارات العربية المتحدة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	%100	

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

تقييم أداء مجلس الإدارة واللجان الفرعية

انطلاقًا من التزام بنك البحرين الوطني بتطبيق ممارسات حوكمة متقدمة ومتوازنة ومعايير أخلاقية ومعاملات عادلة، قام البنك بتحديث عملية تقييم أداء مجلس الإدارة وتطوير منهجيتها بهدف تحديد فرص التحسين وتعزيز الأداء العام للمجلس ولجانه.

وقد جرى تقييم أداء مجلس الإدارة لعام 2025 إلكترونيًا من خلال استبيان مهيكل للتقييم أُعد استنادًا إلى معايير محددة مسبقًا ووفقًا لتفويضات مجلس الإدارة وكل لجنة من لجانه. وتناول الاستبيان فاعلية المجلس ولجانه، ومساهمة كل منها في الأداء العام، إضافةً إلى تقييم أداء كل عضو من أعضاء المجلس. وقد قام رئيس الشؤون القانونية للمجموعة وسكرتير الشركة وأمين سر مجلس الإدارة بجمع الردود وتحليلها ورفع تقرير موجز إلى لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة. وبصفتها الجهة المسؤولة عن الإشراف على عملية تقييم أداء المجلس، قدمت اللجنة نتائجها إلى مجلس الإدارة خلال الربع الأول من عام 2026. ويؤكد التقييم أن مجلس الإدارة ولجانه وأعضاء مجلس الإدارة يواصلون العمل بمستوى عالٍ من التميز والفعالية في ضوء أن نتيجة التقييم بلغت 93.7%. ويرى مجلس الإدارة أن هذه ممارسة مفيدة يمكن أن تعزز الحوكمة وبالتالي تحقيق قيمة للبنك ومساهميه.

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وتضارب المصالح

يلتزم جميع أعضاء مجلس الإدارة، بموجب قانون الشركات التجارية ولوائح مصرف البحرين المركزي وسياسة الحوكمة الخاصة بالبنك، بتجنب أي حالات قد ينشأ فيها تعارض بين مصالحهم ومصالح البنك، ما لم يتم منح تفويض صريح وسياسة تعارض المصالح من مجلس الإدارة. ويشمل ذلك حالات التعارض المحتملة التي قد تنشأ نتيجة شغل عضو مجلس الإدارة منصبًا في شركة أخرى أو وجود معاملات جوهرية له مع البنك.

ويمتلك البنك سياسات وإجراءات تنظم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، بما في ذلك القروض والسلفيات المقدمة إلى أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والأطراف ذات الصلة، إضافةً إلى المعاملات أو الاتفاقيات التي يكون للمدير أو الموظف مصلحة مادية فيها. كما تخضع التسهيلات المقدمة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا للضوابط الصادرة عن مصرف البحرين المركزي. وقد تم الإفصاح عن تفاصيل المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة التي شارك فيها البنك خلال عام 2025 في الإيضاح رقم (29) من البيانات المالية الموحدة.

ويلعب أعضاء مجلس الإدارة المستقلون دورًا رئيسيًا في حماية مصالح المساهمين من الفئة الأقلية، سواء من خلال مشاركتهم في مجلس الإدارة أو عبر اللجان التي هم أعضاء فيها. ويتم إبلاغ الأعضاء المستقلين وتذكيرهم بصورة منتظمة بحقهم في عقد اجتماعات منفصلة تضم الأعضاء المستقلين فقط، ويتم أيضًا عقد هذه الاجتماعات عند طلبهم.

وفقًا لسياسة البنك، لا يشارك أعضاء مجلس الإدارة المعنيون في أي قرارات تكون لديهم فيها، أو قد يكون لديهم فيها، مصلحة قد تؤدي إلى تضارب محتمل في المصالح. ويتم إبرام المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وفقًا للمادة (189) من قانون الشركات التجارية، وبعد استكمال عمليات وإجراءات المناقصات المعتمدة لدى البنك، لضمان حصول البنك على أفضل الخدمات من الأطراف المقابلة وبأفضل الأسعار المتاحة.

وتخضع قرارات الموافقة على معاملات الأطراف ذات العلاقة-سواء تلك المرتبطة بأعضاء مجلس الإدارة أو المراقبين أو المساهمين الرئيسيين في البنك أو الموظفين-لإجراء الإفصاحات اللازمة، مع امتناع الأطراف ذات العلاقة والأشخاص المرتبطين بهم عن المشاركة في عملية اتخاذ القرار.

ويتم توجيه مساهمي البنك إلى الإيضاح رقم (29) من البيانات المالية الموحدة، الذي يتضمن الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذات الصلة وفقًا للمادة (189/ج) من قانون الشركات التجارية. ويؤكد مجلس الإدارة رضاه عن الإجراءات المعمول بها للموافقة على معاملات الأطراف ذات الصلة، وكذلك عن نتائج عقود الأطراف ذات الصلة التي أبرمها البنك خلال عام 2025.

الإفصاح عن تضارب المصالح [حتى من 31 ديسمبر 2025]

الأعضاء	حالات الامتناع عن التصويت	الحالة
السيدة هالة يتيم	2	تمت الموافقة عليه بالإجماع من قبل مجلس الإدارة
السيد يوسف علي رضا	2	تمت الموافقة عليه بالإجماع من قبل مجلس الإدارة
الشيخ راشد آل خليفة	16	تمت الموافقة عليه بالإجماع من قبل مجلس الإدارة
السيد ريشي كابور	3	تمت الموافقة عليه بالإجماع من قبل مجلس الإدارة
السيد فنسنت فان دن بوقرت	3	تمت الموافقة عليه بالإجماع من قبل مجلس الإدارة
السيد زيد عبدالرحمن	33	تمت الموافقة عليه بالإجماع من قبل مجلس الإدارة
الدكتور بول بيستر	33	تمت الموافقة عليه بالإجماع من قبل مجلس الإدارة
السيد عيسى مسيح	7	تمت الموافقة عليه بالإجماع من قبل مجلس الإدارة
السيد محمد المؤيد	9	تمت الموافقة عليه بالإجماع من قبل مجلس الإدارة
السيد احمد كانو	33	تمت الموافقة عليه بالإجماع من قبل مجلس الإدارة
السيد علاء سعيد	33	تمت الموافقة عليه بالإجماع من قبل مجلس الإدارة

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

توظيف الأقارب

يمتلك البنك سياسة معتمدة من مجلس الإدارة بشأن توظيف الأقارب تهدف إلى منع أي ممارسات محاباة محتملة وتجنب تضارب المصالح في عملية صنع القرار نتيجة الروابط الأسرية بين الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة، بما في ذلك الأشخاص المعتمدون. ويُلتزم بإبلاغ إدارة الموارد البشرية وتنمية المواهب بأي صلات عائلية قائمة لتمكينها من مراجعة التسلسل الإداري والمسؤوليات واتخاذ ما يلزم للتخفيف من المخاطر ذات الصلة.

قواعد السلوك وأخلاقيات المهنة

اعتمد مجلس الإدارة مدونة سلوك شاملة تشكل إطارًا موجّهًا للمديرين والمسؤولين والموظفين، فيما يتعلق بالسلوك المهني واتخاذ القرارات الأخلاقية ضمن نطاق عملهم. ويلتزم جميع المسؤولين والموظفين بتطبيق هذه المدونة، ويُتوقع منهم الالتزام بمعايير عالية من النزاهة والإنصاف في تعاملاتهم مع العملاء والمنظمين وأصحاب المصلحة الآخرين.

حقوق المساهمين

يوفر البنك على موقعه الإلكتروني إفصاحًا عامًا يتعلق بحقوق المساهمين، ويشمل ذلك، من بين أمور أخرى، الحق في التعامل بأسهم البنك، وحضور الجمعية العامة، والحق في استلام الأرباح وفقًا لما تقرره الجمعية العام

سياسة التبليغ عن الممارسات غير المشروعة

تماشيًا مع متطلبات مصرف البحرين المركزي والممارسات الرائدة، اعتمد مجلس إدارة البنك سياسة الإبلاغ عن الممارسات غير المشروعة بهدف حماية الموظفين من أي شكل من أشكال الانتقام. وتتيح هذه السياسة لجميع الموظفين أو الأطراف الأخرى التي تقدم خدمات للبنك (بما في ذلك الوكلاء والمستشارون والمدققون والموردون ومقدمو الخدمات المتعاقدون مع البنك) الإبلاغ عن أي ممارسة أو سلوك غير أخلاقي أو غير لائق، أو أي سلوك غير مشروع ذي طبيعة مالية أو قانونية، أو أي نشاط مخالف لمدونة السلوك، وذلك عبر إبلاغ رئيس لجنة التدقيق دون خشية من أي تداعيات.

ويُفوَّض رئيس التدقيق الداخلي من قبل رئيس مجلس الإدارة بالتحقيق في الادعاءات التي يقدمها المبلغون، وذلك في الوقت المناسب وبأسلوب منصف ومن خلال قناة الإبلاغ الآلي عن المخالفات. ويقوم رئيس التدقيق الداخلي بإحاطة لجنة التدقيق بنتائج التحقيق، ووفقًا للأهمية النسبية للنتائج، قد تجتمع اللجنة مع الإدارة التنفيذية لمناقشة النتائج واستعراض الإجراءات التأديبية المتاحة. وتتوفر النسخة الكاملة من سياسة الإبلاغ عن المخالفات على الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك.

استراتيجية الاتصالات

يمتلك البنك سياسة إفصاح عامة معتمدة من مجلس الإدارة، ويحرص على دعم الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب عن المعلومات الجوهرية وفقًا للمتطلبات المنصوص عليها في قواعد وأنظمة مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين، إضافةً إلى القوانين الأخرى المعمول بها، وذلك بما يسهم في تعزيز كفاءة أسواق رأس المال. ويؤمن البنك بمبدأ الشفافية بشأن أدائه المالي، بما يتيح لجميع أصحاب المصلحة الاطلاع على هذه المعلومات في الوقت الملائم.

وبالإضافة إلى المراجعة السنوية، يقوم المدققون الخارجيون بإجراء مراجعات ربع سنوية للبيانات المالية للبنك، ويتم نشر هذه البيانات لاحقًا في الصحف وعلى الموقع الإلكتروني للبنك وفقًا للمتطلبات التنظيمية. كما يتم توفير التقرير السنوي، بما في ذلك البيانات المالية الكاملة للسنة المالية الحالية وما لا يقل عن خمس سنوات مالية سابقة، عبر الموقع الإلكتروني للبنك.

وتتم إدارة استراتيجية الاتصال لفرعي دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية من خلال إدارة الاتصالات المؤسسية في الفرع الرئيسي.

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

مصالح أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

عدد الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات الصلة، إضافة إلى تعاملاتهم خلال السنة موضحة على النحو التالي:

الاسم	نوع الأسهم	31 ديسمبر 2025	المبيعات خلال 2025	الشراء خلال 2025	أخرى[1]	31 ديسمبر 2024
هالة علي حسين يتيم - رئيس مجلس الإدارة	عادية	11,298,568	-	20,000	-	11,278,568
يوسف عبدالله يوسف علي رضا - نائب رئيس مجلس الإدارة	عادية	-	-	-	-	-
الشيخ راشد بن سلمان آل خليفة - عضو مجلس الإدارة	عادية	-	-	-	-	-
ريشي كابور - عضو مجلس الإدارة	عادية	-	-	-	-	-
فنسنت فان دن بوقرت - عضو مجلس الإدارة	عادية	-	-	-	-	-
زيد خالد عبدالرحمن - عضو مجلس الإدارة	عادية	1,001,380	-	200,000	-	801,380
د. بول ديفيد بيستر - عضو مجلس الإدارة	عادية	-	-	-	-	-
عيسى حسن مسيح - عضو مجلس الإدارة	عادية	-	-	-	-	-
محمد فاروق المؤيد - عضو مجلس الإدارة	عادية	635,595	-	-	558,703	94,892
احمد فوزي كانو - عضو مجلس الإدارة	عادية	6,143	-	-	-	6,143
علاء عبدالخالق سعيد - عضو مجلس الإدارة	عادية	-	-	-	-	-
عدد الأسهم الإجمالي		12,959,686	-	220,000	558,703	12,180,983
كنسبة مئوية من إجمالي عدد الأسهم		%0.57	-	%0.01	%0.02	%0.5

ملاحظات

1. تمثل الأسهم المنقولة كجزء من خطة حوافز أسهم الموظفين والأسهم المنقولة من والى المساهمين الآخرين خلال العام.

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

مصالح أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية (تتمة)

عدد الأسهم المملوكة من قبل الإدارة التنفيذية والأطراف ذات الصلة، بالإضافة إلى تعاملاتهم خلال السنة هي كالتالي:

الاسم	نوع الأسهم	31 ديسمبر 2025	المبيعات خلال 2025	الشراء خلال 2025	أخرى[1]	31 ديسمبر 2024
عثمان أحمد - الرئيس التنفيذي للمجموعة	عادية	-	-	-	-	-
عبدالعزيز الأحمد - الرئيس التنفيذي - الحسابات الاستراتيجية	عادية	514,097	-	-	125,682	[2]388,415
سارة عبدالعزيز جمال - رئيس تنفيذي للمجموعة - الموارد البشرية	عادية	غادر البنك خلال العام				-
هند محمود - رئيس تنفيذي للمجموعة - الموارد البشرية	عادية	-	-	-	-	-
نبيل مصطفى - رئيس تنفيذي للمجموعة - العمليات	عادية	100,289	-	-	30,599	69,690
هشام الكردي - رئيس التنفيذي للمجموعة - أسواق المال والحلول المصرفية للعملاء	عادية	غادر البنك خلال العام				20,359
فاضل عباس أحمد - رئيس تنفيذي للمجموعة - التدقيق الداخلي	عادية	444,869	-	-	47,452	397,417
مُحسن رحيم - الرئيس التنفيذي للمجموعة - الشؤون المالية	عادية	-	-	-	-	-
كابي الحكيم - رئيس تنفيذي للمجموعة - الشؤون القانونية وسكرتير الشركة	عادية	611,268	-	-	90,220	521,048
علي إحسان - الرئيس التنفيذي للمجموعة - إدارة المخاطر	عادية	224,269	-	-	41,886	182,383
رنا قمبر - رئيس تنفيذي للمجموعة - الالتزام	عادية	93,131	-	-	46,171	46,960
صباح الزياني - رئيس تنفيذي - الخدمات المصرفية للأفراد	عادية	192,639	-	-	69,615	123,024
رازي أمين - رئيس تنفيذي للمجموعة - تقنية المعلومات	عادية	33,445	41,000	-	-	74,445
هشام أبو الفتح - رئيس تنفيذي - الاتصالات المؤسسية	عادية	89,746	-	-	35,304	54,442
منصور الصغير - الرئيس التنفيذي، المملكة العربية السعودية	عادية	-	37,255	-	37,255	-
يوغيش كالي - الرئيس التنفيذي، الإمارات العربية المتحدة	عادية	98,912	-	-	54,679	44,233
علي عبد الكريم - رئيس تنفيذي للمجموعة - الخدمات المصرفية للمؤسسات والشركات	عادية	-	79,793	-	79,793	-
زينة الزياني - رئيس تنفيذي للمجموعة - للاستراتيجية والاستدامة	عادية	21,264	-	-	15,859	5,405
عدد الأسهم الإجمالي		2,423,929	158,048	-	674,515	1,927,821

ملاحظات

1. تمثل الأسهم المنقولة كجزء من برنامج حوافز أسهم الموظفين والأسهم المنقولة إلى أو من المساهمين الآخرين خلال العام.
2. تم إعادة عرض أرقام عام 2024 لتعكس التغييرات في الأطراف ذات العلاقة بأعضاء الإدارة العليا خلال العام، لضمان قابلية المقارنة مع الإفصاحات الخاصة بالعام الحالي.

مصالح الأشخاص المعتمدة والإدارة العليا

إجمالي الأسهم المملوكة من قبل الأشخاص المعتمدين والأطراف ذات الصلة موضحة كما يلي:

الاسم	نوع الأسهم	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
إجمالي عدد الأسهم المملوكة	عادية	15,383,615	15,732,470
كنسبة مئوية من إجمالي عدد الأسهم	عادية	%0.68	%0.7

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

المكافآت

سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

يتقاضى مجلس الإدارة مكافأة سنوية وفقًا لما يقرره المساهمون في اجتماع الجمعية العامة العادية، وبما يتماشى مع أحكام المادة (188) من قانون الشركات التجارية البحريني لعام 2001. ويتم تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بحيث لا يتجاوز إجمالي المكافآت (باستثناء رسوم الجلسات) نسبة 10% من صافي ربح البنك بعد جميع الاستقطاعات المطلوبة والمنصوص عليها في المادة (188) من قانون الشركات، وذلك في أي سنة مالية. ورغم أن مبلغ المكافأة لا يرتبط ارتباطًا مباشرًا بأداء البنك، إلا أن عوامل مثل أداء البنك، والمقارنات المعيارية على مستوى القطاع، والوقت والجهد المبذولين من قبل أعضاء مجلس الإدارة، تؤخذ جميعها في الاعتبار عند تحديد إجمالي المكافآت. ولا تشمل مكافآت أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين أي عناصر مرتبطة بالأداء، مثل منح الأسهم أو خيارات الأسهم أو غيرها من خطط الحوافز المؤجلة المتعلقة بالأسهم أو المكافآت أو مزايا التقاعد. وتُحتسب مكافآت أعضاء مجلس الإدارة كمصروفات وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ولوائح مصرف البحرين المركزي، ويخضع صرفها لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العامة العادية. بالإضافة إلى ذلك، يحصل أعضاء مجلس الإدارة على رسوم حضور اجتماعات اللجان المنبثقة عن المجلس.

سياسة مكافآت الموظفين

يعتبر موظفو البنك عنصرًا أساسيًا في نجاحه واستدامة عملياته المستقبلية، مما يجعل من الضروري توظيف الكفاءات والاحتفاظ بها في ظل سوق عمل تنافسي. ولتحقيق هذا الهدف، تم تطوير سياسة المكافآت في البنك بهدف جذب أفضل المواهب والاحتفاظ بها وتحفيزها. وبناءً على ذلك، تتم مراجعة مكافآت ومزايا الموظفين في سياق أداء الأعمال وظروف السوق والممارسات المحلية. وإلى جانب الراتب والبدلات الشهرية الثابتة، يوفر البنك للموظفين مجموعة من المزايا الإضافية، بما في ذلك الأجر المتغير على شكل مكافأة، والتأمين الصحي، والتأمين على الحياة، ومزايا التقاعد، ونظام ادخار الموظفين. ويولي البنك أهمية كبيرة لمصالح المساهمين، وقد اعتمد ممارسات مكافآت منسجمة مع المتطلبات المعتمدة لدى مصرف البحرين المركزي. وفي إطار مواءمة تعويضات الموظفين مع نتائج المخاطر ومستويات أداء البنك، تسعى سياسات المكافآت المتغيرة-بما في ذلك برنامج الحوافز والمكافآت والأسهم-إلى تحقيق توافق بين مصالح الإدارة العليا ومصالح المساهمين. ويقع نطاق إجمالي المكافآت المتغيرة المدفوعة لجميع الموظفين، بما في ذلك برنامج حوافز الأسهم، بين 7% و 9% من صافي الربح قبل المكافآت. ويتم مراجعة المكافآت المتغيرة الخاصة بالإدارة العليا واعتمادها من قبل لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ولجنة الإدارة العليا في دولة الإمارات العربية المتحدة والأتعاب المدفوعة لمدققي الحسابات الخارجيين

تم الإفصاح عن إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة التنفيذية بالتفصيل في تقرير مجلس الإدارة الذي يتضمن جميع الإفصاحات التنظيمية المطلوبة في هذا الشأن. ويبلغ إجمالي المكافآت المدفوعة في عام 2025 للجنة الإدارة العليا في دولة الإمارات العربية المتحدة وهو 1,987,407 دينار بحريني.

شركة كي بي إم جي هي المدقق الخارجي للمجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025. وخلال عام 2025، بلغ إجمالي خدمات التدقيق وغير المتعلقة بالتدقيق التي قدمتها كي بي إم جي 452,409 دينار بحريني، منها 214,742 دينار بحريني لخدمات التدقيق، و 142,383 دينار بحريني خاصة بمتطلبات المراجعة الإلزامية لمصرف البحرين المركزي بموجب الإجراءات المتفق عليها، و 95,285 دينار بحريني للخدمات غير المتعلقة بالتدقيق. وقدر مجلس الإدارة أن المدقق الخارجي للحسابات الحالي قد أدى واجباته ومسؤولياته بجد طوال السنة، ولذلك أوصى بإعادة تعيينه

وضع الالتزام لإرشادات حوكمة الشركات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي (وحدة التحكم عالية المستوى)

يتعين على البنوك الالتزام بدليل إجراءات الرقابة عالية المستوى، إضافةً إلى إرشادات مصرف البحرين المركزي. يتضمن الدليل قواعد وإرشادات؛ حيث تكون القواعد إلزامية، في حين تُعد الإرشادات اختيارية. ويجب توضيح مستوى الالتزام بالإرشادات من خلال التقرير السنوي الموجه إلى المساهمين ومصرف البحرين المركزي. قدم البنك الإيضاحات التالية المتعلقة بالبنود الإرشادية أدناه:

الإرشادات

1. ينص البند HC.3.5.1 على أن يقوم مجلس الإدارة بإنشاء لجنة للمخاطر تتألف من ثلاثة أعضاء على الأقل، ويجب أن يكون أغلبهم من الأعضاء المستقلين. وقد قام البنك بدمج مسؤوليات لجنة المخاطر مع لجنة الالتزام، والتي تضم ثلاثة أعضاء، أحدهم مستقل، وهو ما لا يفي بمتطلبات البند HC-3.5.1. ومع ذلك، رأى مجلس الإدارة أن لجنة المخاطر والالتزام تتمتع بدرجة كافية من الاستقلالية للوفاء بمتطلباتها ومسؤولياتها. وعلى هذا الأساس، أكد مصرف البحرين المركزي عدم ممانعته لتشكيل لجنة المخاطر والالتزام بهذه الطريقة.

2. ينص البند HC 3.8.2 على أن يقوم مجلس الإدارة بإنشاء لجنة لحوكمة الشركات، بينما يسمح البند HC-3.3.3 بدمج اللجان. وقد قام البنك بدمج مسؤوليات لجنة حوكمة الشركات مع مسؤوليات لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة. ويرى مجلس الإدارة أن هذا الدمج لا يؤثر على المعايير العالية للحوكمة، نظرًا لامتلاك لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة للموارد والوقت الكافيين لأداء مهامها وعقد عدد مناسب من الاجتماعات للوفاء بمسؤولياتها. وعلى هذا الأساس، أكد مصرف البحرين المركزي عدم وجود أي اعتراض لديه على دمج هذه اللجان بهذا الشكل.

3. ينص البند HC-2.2.2 لا يجوز لمرشحي المناصب الإدارية الجمع بين وظيفتين إداريتين في البنوك البحرينية، مع الأخذ في الاعتبار عدم السماح بتولي إدارتين للمرخص لهم من الفئة نفسها (مثل «بنك تجزئة»). ومع ذلك، يشغل السيد زيد خالد عبد الرحمن منصب عضو مجلس إدارة بنك البحرين الوطني وعضو مجلس إدارة بنك البحرين الإسلامي (BISB). وبناءً على ذلك، حصل بنك البحرين الوطني في هذه الحالة على الموافقات التنظيمية اللازمة من مصرف البحرين المركزي لتعيينه عضوًا في مجلس إدارة بنك البحرين الإسلامي.

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

الإرشادات (تتمة)

4. ينص البند HC-3.6.2 على أنه يجب أن يكون أعضاء لجنة المكافآت مستقلين عن أي منصب أو لجنة تتعلق بتحمل المخاطر. وينص البند HC-3.7.1 على أن يجب أن تتكون لجنة الترشيحات من ثلاثة مديرين مستقلين أو ثلاثة مديرين غير تنفيذيين، ويجب أن تكون غالبية هؤلاء المديرين مستقلين، بما في ذلك رئيس اللجنة. الدكتور بول بيستر هو عضو في اللجنة التنفيذية وأيضاً عضو في لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة. وتتكون لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة من مديرين مستقلين وعضوين غير تنفيذيين. يرى مجلس الإدارة أن هذا لا يؤثر على تشكيل لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة التي تتمتع بالاستقلالية والخبرة الكافية لأداء مهامها، وعلى هذا الأساس، أكد مصرف البحرين المركزي عدم ممانعته في تعيين الدكتور بول بيستر وفي تشكيل لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة.

تقرير المكافآت

موقفنا

اعتمد البنك موقفًا شاملاً للمكافآت يترجم رؤيته واستراتيجيته وقيمه إلى إطار يوجّه عملية اتخاذ القرار فيما يتعلق بجميع عناصر المكافآت. ومن خلال هذا النهج، نسعى إلى:

1. جذب أفضل الكفاءات ذات الأداء المتميز والاحتفاظ بها.
2. تقديم أجر متغير ومحفز يستند إلى تحقيق أهداف أداء تنظيمية محددة، بالإضافة إلى تحقيق أهداف الأداء الفردي بما يتماشى كليًا مع قيمنا المؤسسية.
3. تطوير قيادات مؤثرة تسهم إيجابيًا في أداء البنك وتعمل كمحفز للنمو في الأسواق التي نزاول فيها أعمالنا.

يشمل موقفنا ما يلي:

1. تشجيع بناء الكفاءات من خلال الربط بين التطوير الوظيفي وإدارة الأداء والمكافآت.
2. دعم ثقافة عمل قائمة على الأداء وتسهم في تحقيق النمو المؤسسي.
3. مكافأة الأداء والمهارات والكفاءات والنمو والتطوير، إلى جانب الالتزام الفعّال الملموس تجاه المنظمة، وذلك من خلال مزيج من التعويضات الثابتة والمتغيرة.
4. إتاحة فرص لنمو الأفراد من خلال التطوير المهني، والتدريب وتخطيط التعاقب الوظيفي، وتنمية المواهب.
5. دعم بيئة عمل تستند إلى قيم البنك وقيادته السليمة وتتميز بثقافة تعزز على النجاح من خلال علاقات عمل قائمة على التعاون والتوازن بين العمل والحياة.

وقد جرى تنفيذ هذا التوجه من خلال الالتزام بإطار حوكمة مؤسسية قوي، يفي بالمتطلبات التنظيمية ويتماشى مع معايير الصناعة وأفضل الممارسات. وفيما يتعلق بالرقابة، تضطلع لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة بمسؤولية ضمان الالتزام بالسياسة واللوائح

تتضمن سياسة المكافآت في البنك تعويض جميع الموظفين الذين يشغلون المناصب المعتمدة ومتحمّلي المخاطر الجوهرية بشكل عادل ومسؤول. وتُعد المناصب المعتمدة وظائف تتطلب موافقة مسبقة من مصرف البحرين المركزي. أما متحمّلو المخاطر الجوهرية، فهم الموظفون الذين يرأسون خطوط أعمال رئيسية، وأي أفراد يخضعون لسلطتهم ولهم تأثير جوهري على ملف المخاطر الخاص بالبنك

ولضمان التوافق بين التعويضات واستراتيجية البنك، يتم تقييم الأداء الفردي مقابل الأهداف المالية وغير المالية السنوية وطويلة الأجل، بما يتماشى مع نظام إدارة الأداء المعتمد في البنك. ويأخذ هذا التقييم في الاعتبار الالتزام بقيم البنك، والمخاطر، والامتثال، وقبل كل شيء ضرورة التصرف بنزاهة. وبصورة عامة، لا يُقيّم الأداء بناءً على ما يتم تحقيقه على المدى القصير والطويل فحسب، بل أيضًا- وبشكل جوهري-على كيفية تحقيق تلك النتائج، إذ يرى البنك أن هذا النهج يسهم في استدامة الأعمال على المدى الطويل.

دور وتركيز لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة بالإشراف على جميع سياسات المكافآت لموظفي البنك. وتعد اللجنة الجهة الإشرافية والحاكمة لسياسة التعويضات وممارساتها وخططها، وهي مسؤولة عن تحديد ومراجعة واقتراح سياسة المكافآت المتغيرة لاعتمادها من قبل مجلس الإدارة. كما تتولى اللجنة وضع المبادئ وإطار الحوكمة لكافة قرارات التعويض، وتضمن تعويض جميع المعنيين بشكل عادل ومسؤول. ويتم مراجعة سياسة المكافآت بصورة دورية لتعكس التغييرات في ممارسات السوق وخطة العمل وملف المخاطر للبنك.

تشمل مسؤوليات لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة، فيما يتعلق بسياسة التعويضات المتغيرة للبنك، كما هو مذكور في صلاحياته، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- التوصية لمجلس الإدارة بنظام المكافآت ومراقبته ومراجعته لضمان عمل النظام على النحو المنشود.
- التوصية لمجلس الإدارة بسياسة المكافآت والموافقة على مبالغ حزمة المكافآت لكل شخص معتمد ومتعامل للمخاطر المادية، وكذلك إجمالي المكافآت المتغيرة التي سيتم توزيعها، مع مراعاة إجمالي الأجر بما في ذلك الرواتب والأتعاب والمصاريف والمكافآت ومزايا الموظفين الأخرى.
- ضمان تعديل المكافآت لجميع أنواع المخاطر.
- مراجعة نتائج اختبار الضغط والاختبار الرجعي قبل الموافقة على إجمالي المكافآت المتغيرة التي سيتم توزيعها بما في ذلك الرواتب والأتعاب والمصروفات والمكافآت ومزايا الموظفين الأخرى.
- إجراء تقييم دقيق للممارسات التي يتم من بموجبها صرف المكافآت مقابل الإيرادات المستقبلية المحتملة التي يظل توقيتها واحتمالية حدوثها غير مؤكد. وتطلب اللجنة توضيحات حول أي مدفوعات الدخل التي لا يمكن تحقيقها أو التي لا تزال احتمالية تحقيقها غير مؤكدة في وقت الدفع.

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

دور وتركيز لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة (تتمه)

- التأكد من ترجيح مزيج الأجر الثابت والمتغير لصالح المكافآت الثابتة بالنسبة للأشخاص المعتمدين في مجالات إدارة المخاطر والموارد البشرية والاستراتيجية والتدقيق الداخلي والعمليات والرقابة المالية ووظائف الالتزام.
- التوصية بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة بناءً على حضورهم وأدائهم وبما يتوافق مع المادة (188) من قانون الشركات التجارية البحريني.
- ضمان وجود آليات امتثال مناسبة تُلزم الموظفين بعدم استخدام استراتيجيات التحوط الشخصية أو التأمين المرتبط بالأجور والمسؤوليات لتقويض آثار محاذاة المخاطر المضمنة في ترتيبات أجورهم.

وقد أنشأ مجلس الإدارة لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه. وتم تضمين تفاصيل اللجنة، بما في ذلك مواعيد اجتماعاتها، في تقرير حوكمة الشركة. بلغ إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضاء اللجنة خلال العام 11,500 دينار بحريني على شكل رسوم حضور.

نطاق تطبيق سياسة المكافآت

تم اعتماد سياسة المكافآت على مستوى مجموعة بنك البحرين الوطني وتُطبق على الفروع والشركات التابعة في خارج المملكة.

المكافآت المتغيرة للموظفين

ترتبط المكافآت المتغيرة بالأداء، وتشمل بشكل أساسي من مكافأة الأداء السنوية. وتُربط المكافأة المتغيرة للأجر بمساهمات الأفراد في تحقيق أهداف وغايات البنك ضمن ثقافة مؤسسية قائمة على القيمة، وفي إطار بيئة عمل تتميز بالكفاءة والتركيز على تحقيق النتائج.

يمتلك البنك إطار عمل معتمدًا من مجلس الإدارة يهدف إلى تطوير لخلق الشفافية بين الأداء والمكافآت المتغيرة. تم تصميم إطار العمل حيث يؤدي الجمع بين الأداء المالي وتحقيق العوامل غير المالية الأخرى، مع الأخذ في الاعتبار جميع العوامل الأخرى ذات الصلة. ويتم تعديل مبلغ المكافآت لمراعاة المخاطر من خلال استخدام التدابير المعدّلة حسب المخاطر، بما في ذلك الاعتبارات التطلعية.

تشمل مقاييس الأداء الرئيسية على مستوى البنك مجموعة من المقاييس قصيرة وطويلة الأجل، وتشمل الربحية والملاءة المالية والسيولة ومؤشرات النمو.

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة بتقييم الممارسات التي يتم من خلالها صرف المكافآت استنادًا إلى الإيرادات المستقبلية المحتملة، والتي يظل توقيتها واحتمالية تحققها غير مؤكد. توضح لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة بأن قراراتها تتماشى مع تقييم الوضع المالي للبنك وآفاقه.

يستخدم البنك عملية رسمية وشفافة لتعديل مبلغ المكافآت وفقًا لجودة الأرباح. يهدف البنك إلى دفع مكافآت من الأرباح المحققة والمستدامة. بناءً على جودة الأرباح، يمكن تعديل قاعدة المكافأة بناءً على تقدير لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة.

لكي يكون لدى البنك أي تمويل لتوزيع مبلغ المكافآت، يجب تحقيق الحد الأدنى من الأهداف المالية الأدنى. تضمن مقاييس الأداء أن إجمالي المكافآت المتغيرة سيتم تخفيضها بشكل كبير في حالة حدوث أداء مالي ضعيف أو سلبي. علاوة على ذلك، فإن مبلغ المكافآت المستهدفة كما هو محدد أعلاه يخضع لتعديلات المخاطر بما يتماشى مع تعديل المخاطر وإطار الربط. تضمن عملية إدارة الأداء توزيع جميع الأهداف بشكل مناسب على وحدات العمل والموظفين المعنيين.

كما هو مذكور أعلاه، فإن إجمالي المكافآت المتغيرة المدفوعة لجميع الموظفين، بما في ذلك برنامج حوافز الأسهم، يقع في نطاق 7% إلى 9% من صافي الربح قبل المكافأة.

أجر وظائف التحكم والدعم

يسمح مستوى مكافآت الموظفين في وظائف الرقابة والدعم للبنك بتوظيف موظفين مؤهلين وذوي خبرة في هذه الوظائف. يضمن البنك أن مزيج المكافآت الثابتة والمتغيرة لموظفي وحدات التحكم والدعم يجب أن يرجح لصالح المكافأة الثابتة. تعتمد المكافأة المتغيرة في هذه الوظائف على أهداف خاصة بالوظيفة، ولا تُحدد استنادًا إلى الأداء المالي الفردي لوحدات الأعمال التي تخضع لرقابتها.

يلعب نظام إدارة الأداء بالبنك دوراً رئيسياً في تقييم أداء وحدات الدعم والمراقبة بناءً على الأهداف المحددة لها. والتي تركز بصورة أكبر على الأهداف غير المالية المرتبطة بالمخاطر والرقابة والامتثال والاعتبارات الأخلاقية، إضافة إلى العوامل المرتبطة بالسوق والبيئة التنظيمية، وذلك إلى جانب مهام القيمة المضافة الخاصة بكل وحدة.

المكافآت المتغيرة للوحدات التجارية

يتم تحديد المكافآت المتغيرة للوحدات التجارية استنادًا إلى أهداف الأداء الرئيسية المحددة من خلال نظام إدارة الأداء في البنك. تشمل هذه الأهداف مؤشرات مالية وغير مالية، بما في ذلك مراقبة المخاطر والالتزام والاعتبارات الأخلاقية بالإضافة إلى عوامل السوق والبيئة التنظيمية. ويسهم إدراج تقييم المخاطر ضمن عملية تقييم الأداء في ضمان اختلاف تقييم الموظفين الذين يحققون المستوى ذاته من الربحية على المدى القصير ولكن يتحملون مستويات متفاوتة من المخاطر نيابة عن البنك، بحيث يعكس نظام المكافآت هذا التباين في المخاطر المتحملة.

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

إطار عمل تقييم المخاطر

يهدف ارتباط المكافآت بالمخاطر إلى مواءمة المكافآت المتغيرة مع ملف مخاطر البنك. وفي هذا السياق، يأخذ البنك في الاعتبار المقاييس الكمية والنوعية ضمن عملية تقييم المخاطر، بحيث يلعب كل من التحليل الكمي والحكم المهني دورًا في تحديد تعديلات المخاطر. وتتضمن عملية تقييم المخاطر ضمان تصميم سياسة المكافآت بما يقلل من حوافز الموظفين لتحمّل مخاطر مفرطة أو غير ضرورية، وبما يتماشى مع نتائج المخاطر، إضافةً إلى احتوائها على مزيج مناسب من المكافآت يعزز مواءمة المخاطر.

تأخذ لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة في الاعتبار مدى توافق سياسة المكافآت المتغيرة مع ملف مخاطر البنك. كما تضمن، من خلال إطار عمل وآليات تقييم المخاطر السابقة واللاحقة، إجراء تقييم دقيق للممارسات المرتبطة بالمكافآت، ولا سيما في الحالات التي يكون فيها توقيت الإيرادات المستقبلية واحتمالية تحققها غير مؤكدين.

تأخذ تعديلات المخاطر في الاعتبار جميع أنواع المخاطر، بما في ذلك المخاطر غير الملموسة وغيرها من المخاطر مثل مخاطر السمعة والسيولة وتكلفة رأس المال. ويقوم البنك بتقييم المخاطر من خلال مراجعة الأداء المالي والتشغيلي مقابل استراتيجية العمل وأداء المخاطر قبل صرف المكافأة السنوية. كما يضمن البنك أن إجمالي المكافآت المتغيرة لا يحد من قدرته على تعزيز قاعدته الرأسمالية.

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة بإبقاء نفسها على اطلاع دائم بأداء البنك مقابل إطار إدارة المخاطر. وتستخدم هذه المعلومات عند النظر في المكافآت لضمان اتساق العائد مع المخاطر ومع مستوى الأجر.

في السنوات التي يعاني فيها البنك من خسائر مادية في أدائه المالي، يتضمن إطار تعديل المخاطر مجموعة من التعديلات. تقوم اللجنة بفحص نتائج اختبارات الضغط والاختبارات الرجعية التي يتم إجراؤها على إطار سياسة المكافآت المتغيرة وتطبيق التصحيحات اللازمة لمكافأة الموظفين عن طريق تقليل مبلغ المكافآت، أو فرض تأجيلات إضافية، أو تطبيق أحكام الاستقطاع أو الاسترجاع.

يمكن للجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة، بموافقة مجلس الإدارة، تفسير واتخاذ القرارات التقديرية التالية:

- زيادة أو خفض التعديل اللاحق.
- النظر في تأجيلات إضافية أو زيادة كمية الأسهم الممنوحة.
- تطبيق آليات الاستقطاع أو الاسترجاع لاسترداد مبالغ المكافآت.

إطار الاستقطاع أو الاسترجاع

تسمح أحكام الاستقطاع أو الاسترجاع المعتمدة لدى البنك لمجلس الإدارة بأن يقرر، عند الاقتضاء، إلغاء أو تعديل العناصر غير المكتسبة ضمن خطة المكافآت المؤجلة، أو يمكن استرجاع التعويض المتغير المقدم الذي تم صرفه في حالات محددة. وبهدف ذلك إلى تمكين البنك من اتخاذ إجراءات مناسبة إذا تبيّن أن معايير الأداء التي استندت إليها قرارات المكافآت لا تعكس الأداء الفعلي والمستدام على المدى الطويل. تحتوي جميع المكافآت المؤجلة على أحكام تمكن البنك من تخفيض أو إلغاء مكافآت الموظفين الذين كان لسلوكهم الفردي تأثير ضار مادي على البنك خلال سنة الأداء المعنية.

لا يمكن اتخاذ أي قرار لاسترجاع مكافئة الفرد إلا من قبل مجلس الإدارة.

تسمح أحكام الاستقطاع والاسترجاع الخاصة بالبنك لمجلس إدارة البنك بأن يقوم بتحديد، إذا كان ذلك مناسباً، إمكانية تعديل أو إلغاء العناصر المكتسبة أو غير المكتسبة بموجب خطة المكافآت المؤجلة في مواقف معينة. تتضمن هذه الأحداث (1) دليلاً معقولاً على سوء السلوك المتعمد، أو خطأ مادي، أو الإهمال، أو عدم كفاءة الموظف، مما يتسبب في تكبد البنك أو وحدة أعمال الموظف لخسارة مادية في أدائها المالي، أو وجود أخطاء جوهرية في البيانات المالية للبنك، أو فشل إدارة المخاطر الأساسية، أو فقدان السمعة أو المخاطر الناتجة عن تصرفات هذا الموظف، أو الإهمال، أو سوء السلوك، أو عدم الكفاءة، خلال سنة الأداء المعنية، و(2) يتعمد الموظف تضليل السوق و/أو المساهمين فيما يتعلق بالأداء المالي للبنك خلال سنة الأداء المعنية.

يمكن استخدام الاسترجاع إذا كان تعديل الاستقطاع على الجزء غير المكتسب غير كافٍ، نظراً لطبيعة وحجم المشكلة.

مكونات المكافأة المتغيرة

المكافأة المتغيرة تتكون من المكونات الرئيسية التالية

النقد مقدماً	جزء المكافأة المتغيرة الممنوح والمدفوع نقدًا عند الانتهاء من عملية تقييم الأداء لكل عام.
النقد المؤجل	جزء المكافأة المتغيرة الممنوح والمدفوع نقدًا على أساس تناسبي على مدار ثلاث سنوات.
الأسهم مقدماً	جزء المكافأة المتغيرة الممنوح والصادر على شكل أسهم عند الانتهاء من عملية تقييم الأداء لكل عام.
الأسهم مؤجلة	جزء المكافأة المتغيرة الممنوح والمدفوع على شكل أسهم على أساس تناسبي على مدى ثلاث سنوات.
خطط الحوافز طويلة الأمد	الجزء من التعويض المتغير الممنوح والمدفوع في شكل أسهم على أساس الاستحقاقات الجرف بعد ثلاث سنوات بناء على الشروط والاحتفاظ

تخضع جميع المكافآت المؤجلة لأحكام الاستقطاع. يتم تحرير جميع مكافآت الأسهم لصالح الموظف بعد فترة احتفاظ مدتها ستة أشهر من تاريخ الاستحقاق. يرتبط عدد مكافآت الأسهم الممنوحة بسعر سهم البنك وفقاً لقواعد نظام حوافز الأسهم الخاص بالبنك. يتم تحرير أي توزيعات أرباح من هذه الأسهم للموظف مع الأسهم (أي بعد فترة الاحتفاظ).

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

المكافآت المؤجلة

يخضع الموظفون بدرجة مدير أول وما فوق والذين يتقاضون مكافآت سنوية إجمالية قدرها 100,000 دينار بحريني وما فوق لتأجيل المكافأة المتغيرة على النحو التالي:

الاسم	المدير العام وما فوق	موظفي الأعمال الخمسة الأعلى أجراً	المدراء الأوائل ومساعدي المديرين العامين	المدة المؤجلة	الاحتفاظ	الاستقطاع	الاسترجاع
النقد مقدماً	%40	%40	%50	مباشرة	-	-	نعم
الأسهم مقدماً	-	-	%10	مباشرة	6 شهور	نعم	نعم
النقد المؤجل	%10	%10	-	3 سنوات*	-	نعم	نعم
الأسهم مؤجلة	%50	%50	%40	3-5 سنوات*	6 شهور	نعم	نعم

ملاحظة:
* يستند التأجيل على أساس تناسبي على مدى ثلاث سنوات.

يمكن أن تزيد لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة، بناءً على تقييمها لملفات الأدوار والمخاطر التي يتعرض لها الموظف، من تغطية الموظفين الخاضعين لترتيبات التأجيل.

تفاصيل المكافآت المدفوعة

أعضاء مجلس الإدارة

دينار بحريني (آلاف)	2025	2024
رسوم حضور الاجتماع	68.0	54.5
المكافآت	575.0	520.0

الموظفين

1 - مكافآت الموظفين

2025											
دينار بحريني (آلاف)	عدد الموظفين*	المكافآت الثابتة		مكافأة التوظيف	المكافآت المضمونة	المكافآت المتغيرة *****					المجموع
						المقدمة		المؤجلة			
		النقد	أخرى	(نقد / أسهم)	(نقد / أسهم)	النقد	الأسهم	النقد	الأسهم	أخرى	
الأشخاص المعتمدون											
- خطوط الأعمال ***	7	1,695	222	0	0	477	1	118	595	0	**3,108**
- التحكم والدعم	13	1,657	299	17	0	405	74	0	295	0	**2,747**
متحملي المخاطر الأساسية الأخرى ****	31	2,386	367	0	0	499	63	9	297	0	**3,621**
الموظفين الآخرين	770	17,849	3,699	0	0	4182	0	0	0	0	**25,730**
الموظفين في الخارج**	46	1,361	79	0	0	257	0	0	0	0	**1,697**
المجموع	**867**	**24,948**	**4,666**	**17**	**0**	**5820**	**138**	**127**	**1187**	**0**	**36,903**

* يمثّل هذا العدد الموظفين كما في 31 ديسمبر 2025. عدد 73 موظفًا غادروا خلال العام لم يتم تضمينهم ضمن العدد الإجمالي للموظفين، غير أن مكافآتهم قد تم الإفصاح عنها في البنود ذات الصلة.

** تم الإفصاح عن مكافآت الأشخاص المعتمدين لأولئك الذين يشغلون المناصب المعتمدة والإدارة العليا المحددة ضمن التحديث الخاص بوحدة "الكفاءة والملاءمة" اعتبارًا من 1 أكتوبر 2025.

*** تم إدراج موظفين اثنين من خارج المملكة ضمن فئة خط الأعمال المعتمد.

**** تمت الموافقة على قائمة محدثة بالمناصب ذات المخاطر الجوهرية من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والاستدامة التابعة للبنك (NRGSC)، وهو ما انعكس في أرقام عام 2025 مقارنة بتقارير الأعوام السابقة، وأيضاً تم إدراج ستة موظفين من خارج المملكة ضمن هذه الفئة..

***** يشمل دفع المكافآت المتغيرة مبلغًا تقديريًا قدره 20,000 دينار بحريني من بنك البحرين الإسلامي (BIsB) بالإضافة إلى حصة المكافآت الخاصة بالبنك الوطني البحريني (NBB).

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

الموظفين (تتمه)

2024										
		المكافآت الثابتة		مكافأة التوظيف	المكافآت المضمونة	المكافآت المتغيرة				
						المقدمة		المؤجلة		
دينار بحريني (آلاف)	عدد الموظفين*	النقد	أخرى	(نقد / أسهم)	(نقد / أسهم)	النقد	الأسهم	النقد	الأسهم	أخرى	المجموع
الأشخاص المعتمدون											
- خطوط الأعمال	6	1,240	185	-	-	505	-	126	631	-	**2,687**
- التحكم والدعم	16	2,132	328	116	-	470	89	-	355	-	**3,490**
متحملي المخاطر الأساسية الأخرى	4	704	73	-	-	114	20	4	98	-	**1,013**
الموظفين الآخرين	751	16,871	3,504	-	-	3,886	171	-	683	-	**25,115**
الموظفين في الخارج**	82	3,109	344	-	-	474	13	-	52	-	**3,992**
المجموع	**859**	**24,056**	**4,434**	**116**	**-**	**5,449**	**293**	**130**	**1,819**	**-**	**36,297**

* هذا يمثل الموظفين كما في 31 ديسمبر 2024. لقد غادر (62) موظف خلال العام ولم يتم تضمينهم في عدد الموظفين، ولكن تم الكشف عن رواتبهم في التعليقات التوضيحية ذات الصلة.

** تم إدراج موظف واحد من فرع خارج البحرين كجزء من خط أعمال الأشخاص المعتمدين وتم إدراج 2 من الموظفين في الخارج كجزء من فئة متحملي المخاطر الأساسية الأخرى.

2 - المكافآت المؤجلة

2025					
	النقد	الأسهم		أخرى	المجموع
	دينار بحريني (آلاف)	الرقم	دينار بحريني (آلاف)*	دينار بحريني (آلاف)	دينار بحريني (آلاف)
الرصيد الافتتاحي	435	5,047,850	2,899	-	3,334
مُنحت خلال العام	130	4,247,997	2,111	-	2,241
التعديل على أساس المكافآت النهائية لعام 2024	-	18	-	-	-
توزيعات الأرباح النقدية / الأسهم الممنوحة خلال العام	297	-	-	-	297
الفائدة على الودائع	15	-	-	-	15
تم الدفع / الإصدار خلال العام	(299)	(2,844,915)	(1,612)	-	(1,911)
الرصيد الختامي	578	6,450,950	3,398	-	3,976

* بناءً على سعر المكافأة الأصلي لكل فترة مكافآت.

2024					
	النقد	الأسهم		أخرى	المجموع
	دينار بحريني (آلاف)	الرقم	دينار بحريني (آلاف)*	دينار بحريني (آلاف)	دينار بحريني (آلاف)
الرصيد الافتتاحي	354	4,515,227	2,681	-	3,035
مُنحت خلال العام	112	3,171,391	1,760	-	1,872
التعديل على أساس المكافآت النهائية لعام 2023	-	-	-	-	-
توزيعات الأرباح النقدية / الأسهم الممنوحة خلال العام	205	-	-	-	205
الفائدة على الودائع	10	-	-	-	10
تم الدفع / الإصدار خلال العام	(246)	(2,638,768)	(1,542)	-	(1,788)
الرصيد الختامي	435	5,047,850	2,899	-	3,334

* بناءً على سعر المكافأة الأصلي لكل فترة مكافآت.

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

الالتزام

يلتزم البنك بنشر وتعزيز ثقافة قوية لسياسة الالتزام تمتد في جميع جوانب عملياته. وقد تم اعتماد هذه السياسة من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، ويقومون بدورٍ فعال في ترسيخ ثقافة وقيم الالتزام للمجموعة، والالتزام بجميع المتطلبات التنظيمية المعمول بها. ومن خلال الالتزام بأعلى معايير السلوك الأخلاقي، يحافظ البنك على سمعته، ويحمي مصالح عملائه، ويدير عملياته بمسؤولية.

وخلال عام 2025، واصل البنك العمل على تحسين إطار سياسة الالتزام الذي نعمل به، لضمان توافقها مع المتطلبات التنظيمية المتطورة في مملكة البحرين والدول الأخرى التي نعمل فيها.

ثقافة الالتزام

يولي البنك اهتمامًا كبيرًا بتعزيز ثقافة الالتزام من خلال برنامج تدريبي وتوعوي شامل. ويشارك جميع الموظفين، بمن فيهم أعضاء مجلس الإدارة، في الدورات التدريبية الإلزامية لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب. بالإضافة إلى ذلك، تُعقد جلسات توعوية متنوعة حول الالتزام لجميع الموظفين بهدف تعزيز فهمهم لأهمية الالتزام ودوره في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك. وتسهم هذه الجهود في ترسيخ ثقافة اتخاذ القرار الأخلاقي وضمان تقديم نتائج عادلة باستمرار للعملاء وأصحاب المصلحة بما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية.

حوكمة الامتثال ومخاطر السلوك

تشرف لجنة إدارة الامتثال للمجموعة ("GCMC") التي تم إنشائها في عام 2019، على جميع المخاطر المتعلقة بالالتزام.

ويتمثل هدف اللجنة في تطوير وتحديد وقياس وتوثيق وتقييم مخاطر الالتزام عبر المجموعة، ومراقبة مدى التزام مجموعة بنك البحرين الوطني بمتطلبات مصرف البحرين المركزي ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وكذلك متطلبات البنك المركزي السعودي ("ساما") مع القواعد واللوائح ذات الصلة.

تقوم اللجنة باطلاع الإدارة العليا بشكل دوري على التقدم المحرز بشأن معالجة الملاحظات التنظيمية المتعلقة بالالتزام، ونتائج عمليات التدقيق الخاصة بالالتزام، والمشكلات التي تم تحديدها داخليًا. كما تعمل اللجنة كنقطة تصعيد لأي مسائل تتعلق بالالتزام وتتطلب اهتمامًا عاجلًا.

ويقوم كبير مسؤولي الالتزام بالمجموعة برفع المعلومات الإدارية ذات الصلة من اجتماعات لجنة إدارة الامتثال للمجموعة إلى لجنة المخاطر والالتزام التابعة لمجلس الإدارة (BRCC).

وتعمل كل من هاتين اللجنتين إدارة الالتزام للمجموعة ولجنة المخاطر والالتزام التابعة لمجلس الإدارة بموجب اختصاصات معتمدة، مما يضمن هياكل حوكمة واضحة عن المسائل المتعلقة بالالتزام.

واصل البنك تعزيز عملياته من خلال تطوير مبادرات إدارة مخاطر السلوك، ووضع الضوابط وتحسينها للكشف عن مخاطر سوء السلوك والتحقق منها ومراقبتها، بما يدعم نزاهة الأسواق ويعزز التزام البنك بالمعايير الأخلاقية.

الالتزام (تتمه)

إطار الالتزام

يستند الحفاظ على إطار التزام فعّال إلى مجموعة من المبادئ التوجيهية التي تعمل على تجميع ومواءمة ودمج جميع المتطلبات التنظيمية المطبّقة على البنك، بما يضمن الامتثال الكامل لكافة المتطلبات التنظيمية النافذة.

الالتزام لمكافحة الجرائم المالية

يلتزم البنك بتطبيق القواعد والتشريعات والالتزام بأعلى مستوى من معايير إدارة مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومخاطر انتشار الأسلحة، وذلك بما يتوافق مع قوانين ولوائح الجرائم المالية وفق المتطلبات التي تم وضعها من قبل مصرف البحرين المركزي.

كما يعتمد البنك نهجًا قائمًا على المخاطر لضمان التخفيف من مخاطر الالتزام. وتحدّد سياستنا الشاملة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وسياسة العقوبات على تحديد المبادئ والاتجاهات اللازمة لمراقبة القوانين واللوائح المعمول بها والالتزام بها.

اختبار الالتزام وضمانه

يساهم اختبار الالتزام وضمانه دور حاسم في ضمان إدارة المخاطر التنظيمية بكفاءة ومنع الأنشطة غير المتوافقة. ويقوم قسم الالتزام بإجراء تقييمات لمدى التزام البنك بالمتطلبات التنظيمية وفعالية خطي الدفاع الأول والثاني. وتضمن خطة اختبار الالتزام القائمة على المخاطر أن الشركة تعمل وفقًا لجميع اللوائح ذات الصلة.

شكاوى العملاء

يحرص البنك على تقديم مستوى متميز من الخدمات لعملائه والتعامل سريعًا مع الشكاوى المقدّمة من قبلهم. وتتماشى سياسة وإجراءات إدارة الشكاوى المعتمدة مع المبادئ والتوجيهات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي. كما يولي البنك أهمية لملاحظات العملاء ويعتبر الشكاوى وسيلة لتحديد أوجه القصور ومعالجتها بما يسهم في تحسين الخدمات والمنتجات.

الارتباطات التنظيمية

يتعاون البنك بشكل استباقي مع الجهات التنظيمية لمتابعة المتطلبات التنظيمية المتطورة. ويقوم فريق متخصص بمتابعة الإصدارات التنظيمية الصادرة عن الهيئات التنظيمية ذات الصلة، وتحديد وتقييم الأثر المحتمل لأي لوائح جديدة أو محدّثة على عمليات البنك بشكل فوري، ومن ثم تنفيذ التعديلات اللازمة على السياسات والإجراءات والضوابط لضمان الامتثال المستمر.

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

التدقيق الداخلي

يُعد دور التدقيق الداخلي ركيزة أساسية في إطار إدارة المخاطر والحوكمة بالبنك. يقوم هذا الدور بشكل مستقل بتقييم فعالية وكفاية الضوابط الداخلية واستقلالية أدوار إدارة المخاطر، كما يجري مراجعات دورية للتأكد من الالتزام بالسياسات والإجراءات والشروط المعتمدة. يتم إبلاغ النتائج ومجالات القلق على الفور لتمكين اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب. ويخضع هذا الدور لمراجعة خارجية مستقلة لضمان الجودة.

يعتمد التدقيق الداخلي نهجًا قائمًا على المخاطر، حيث تتحقق كل مهمة من توفر السياسات والإجراءات الشاملة وحداثتها، وتقيّم وضوح وكمال الأنظمة والوثائق ذات الصلة. يتم إعداد خطة التدقيق المعتمدة القائمة على المخاطر بعد إجراء تقييم سنوي للمخاطر، وتشمل فعالية الضوابط، والتحقق من نماذج المخاطر، والامتثال التشغيلي، وتشكل جزءًا من خطة استراتيجية متجددة لثلاث سنوات تضمن تغطية كاملة للأدوار والعمليات في عمليات البنك المحلية والدولية.

يدير البنك مخاطر السوق بشكل نشط من خلال نهج منضبط يعتمد على نظام تحليلي متطور. يتيح هذا النظام إجراء حساب يومي لقيمة المخاطرة (VaR)، مما يوفر صورة واضحة عن الخسائر المحتملة عبر مجالات المخاطر الرئيسية مثل أسعار الفائدة، أسعار الصرف الأجنبية، السلع، والأسهم. ومن خلال إجراء تحليلات لقيمة المخاطرة، يمكننا قياس مستوى التعرض للمخاطر وتحديد المعايير بما يتماشى مع شهية المخاطر لدينا.

إدارة المخاطر

يواصل القطاع المالي النمو من حيث التعقيد والتطور، مع استمرار التغييرات في البيئات التنظيمية والتشغيلية على مستوى العالم. كما يطرح التقدم التكنولوجي تحديات وفرصًا جديدة أمام البنوك. وفي ظل هذا المشهد الديناميكي، تزداد الحاجة إلى مواصلة تعزيز الأطر القائمة ودعم الضوابط. وعلى مرّ السنين، طوّر بنك البحرين الوطني إدارة المخاطر لتصبح كفاءة أساسية لديه، ويواصل البنك الحفاظ على وضع قوي يؤهله لمواجهة هذه التحديات. يقوم البنك بتقييم المخاطر من حيث تأثيرها على الدخل وقيم الأصول، ويعكس هذا التقييم تقدير البنك للأثر المحتمل على أعماله جرّاء التغيّرات في الأوضاع السياسية والاقتصادية والسوقية، وكذلك في الجدارة الائتمانية لعملائه. ولطالما اتسمت إدارة المخاطر في البنك بالحذر والنهج الاستباقي، بهدف تحقيق التوازن الأمثل بين المخاطر والعوائد المتوقعة.

تُسند السلطة العامة لإدارة المخاطر في البنك إلى مجلس الإدارة. وقد تم إنشاء لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة لتقديم الإشراف والمشورة للمجلس. يقوم مجلس الإدارة باعتماد السياسات المناسبة المتعلقة بمخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية والسيولة والسوق وأمن المعلومات، وذلك بناءً على توصيات الإدارة. يتم تفويض سلطات الموافقة وفق تسلسل هرمي يعتمد على حجم المخاطر ونوعها والضمانات المقدمة. كما أنشأ البنك لجنة إدارة المخاطر التشغيلية، ولجنة الأصول والخصوم، ولجنة إدارة الائتمان، ولجنة إدارة استمرارية الأعمال، ولجنة أمن المعلومات لمعالجة مجالات المخاطر المختلفة.

تشمل عملية إدارة مخاطر البنك الأبعاد المختلفة للمخاطر على النحو المبين أدناه.

مخاطر الائتمان

يسعى البنك إلى إدارة المخاطر لحماية وتمكين الأعمال. وقد حافظ بنك البحرين الوطني على نهج متحفظ ومتسق للمخاطر منذ تأسيسه، بما يضمن حماية أموال العملاء، والإقراض بمسؤولية، ودعم الاقتصاد المحلي. إن الفريق المعني بمخاطر الائتمان يعمل بدقة لضمان اتساق تقبل البنك لمخاطر الائتمان مع رؤيته واستراتيجيته المؤسسية.

مع الضغوط التنظيمية والسوقية التي تدفع القطاع نحو تعزيز الضوابط المتعلقة بالمخاطر والاستخدام الحكيم لرأس المال، يواصل الفريق إجراء مراجعات دقيقة ومتعمقة لمحافظنا، حيث يقوم بتقييم العملاء والقطاعات التي يُحتمل أن تتعرض لضغوط، ويتخذ عند الحاجة خطط عمل تصحيحية لإدارة المخاطر.

ويضمن نظام التصنيف الداخلي وآلية المراجعة الداخلية التحديد المبكر لأي تدهور في مخاطر الائتمان وما يترتب على ذلك من تنفيذ للإجراءات التصحيحية. تستند تصنيفات المخاطر الداخلية للبنك على مقياس من 22 نقطة يأخذ في الاعتبار القوة المالية للمقترض بالإضافة إلى الجوانب النوعية، وذلك للوصول إلى تقييم شامل لمخاطر التخلف عن السداد المرتبطة بالمقترض. ويتم مراجعة تصنيفات المخاطر المخصصة لكل مقترض سنويًا على الأقل. تتيح المراقبة المنتظمة للمحفظة معالجة البنك للحسابات التي تدل على تدهور في ملف تعريف المخاطر.

يدير قسم الشؤون القانونية المخاطر القانونية ويعمل على الحد منها من خلال المراجعة السريعة وتقديم المشورة بشأن المسائل المتعلقة بالبنك ككل، وكذلك المعاملات بما في ذلك جميع المستندات ذات الصلة. الهدف الرئيسي هو ضمان حماية مصالح البنك وتمكينه من اتخاذ قرارات مستنيرة في المسائل التشغيلية والصفقات. يحرص الفريق على متابعة أحدث التطورات في التشريعات المحلية والدولية ذات الصلة التي قد تؤثر على عمليات البنك، ويباشر الإجراءات التصحيحية عند احتمال تأثر أعمال البنك.

يتوفر لدى البنك أنظمة وإجراءات تتيح إصدار التنبيهات في حال وجود مبالغ مستحقة في أي حساب. ويتم اتباع عملية تصنيف صارمة لجميع هذه الحسابات، كما يُطبق البنك معايير دقيقة لتكوين المخصصات ومتابعة القروض غير العاملة.

تدمج سياسة الائتمان العالمية للبنك العوامل البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة في عملية الائتمان، وذلك على النحو التالي:

- الاعتمادات المقيّدة: يتطلب الحصول على موافقة من مستوى أعلى للمقترضين الذين يخالفون المعايير الحصيفة للسلوك المؤسسي المسؤول، بما في ذلك المعايير المرتبطة بالبيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة، والمتعلقة بحقوق الإنسان وظروف العمل وعمالة الأطفال والأثر البيئي ومكافحة الفساد وإنتاج الأسلحة المحظورة والتبغ.

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمه)

- تتطلب نماذج طلبات الائتمان إشارة محددة للمخاطر الناشئة عن العوامل البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة.
- يتعين على الوحدات التشغيلية عدم النظر في الطلبات المقدمة من المقترضين المنخرطين في أنشطة تُعتبر ضارة أو غير مناسبة (دون اتخاذ إجراءات تخفيفية استباقية) من منظور بيئي أو اجتماعي أو حوكمة.
- خلال العام، تم تحديث بطاقة الأداء الخاصة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) من خلال دمج المخاطر المادية ومخاطر التحول لضمان تقييم عوامل المخاطر المناخية أثناء عمليات الموافقة على الائتمان.

سعيًا لتحقيق مساهمة إيجابية لكل من أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين، عملنا منذ عام 2020 على دمج مبادئ الاستدامة في السياسة الائتمانية العالمية وأنشطة الإقراض. تنبع طموحاتنا في أن نُعترف بنا كجهة رائدة إقليميًا في الإقراض المسؤول والتمويل المستدام من التزامنا بإحداث أثر إيجابي على العملاء والمجتمعات التي نخدمها. يتم فحص عوامل المخاطر البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة عبر نشاط التمويل لدينا مع العملاء. إننا نعمل مع رواد هذا المجال لتعزيز تقييم عوامل المخاطر البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة بحيث يكون نهجنا أكثر رسوخًا في الإطار العام لإدارة مخاطر الائتمان.

حوكمة الامتثال وإدارة مخاطر السلوك

يدير قسم الشؤون القانونية المخاطر القانونية ويعمل على الحد منها من خلال المراجعة السريعة وتقديم المشورة بشأن المسائل المتعلقة بالبنك ككل، وكذلك المعاملات بما في ذلك جميع المستندات ذات الصلة. الهدف الرئيسي هو ضمان حماية مصالح البنك وتمكينه من اتخاذ قرارات مستنيرة في المسائل التشغيلية والصفقات. يحرص الفريق على متابعة أحدث التطورات في التشريعات المحلية والدولية ذات الصلة التي قد تؤثر على عمليات البنك، ويباشر الإجراءات التصحيحية عند احتمال تأثر أعمال البنك. تضمن الخبرة الداخلية بشكل مستقل الحفاظ على الأهداف المذكورة أعلاه بشكل صحيح. بالإضافة إلى ذلك، يدير قسم الشؤون القانونية لجنة مكونة من المكاتب القانونية، ويقوم بإجراء ارتباطات مع المكاتب التي تتطلب مشورة محددة بشأن المسائل القانونية المحلية والأجنبية، أو عندما يتطلب البنك إلى معاملة أو تمثيلاً للنزاع.

قانون الخصوصية وحماية البيانات الشخصية

يحرص بنك البحرين الوطني، على حماية خصوصية العملاء وصون معلوماتهم الشخصية بأعلى درجات العناية للحفاظ على الثقة والمصداقية. وقد أعتمد البنك بتطبيق تدابير قوية للأمن والخصوصية لضمان سلامة عملائنا وتمكينهم من إجراء المعاملات بشكل آمن عبر جميع المنصات - الإلكترونية، والهواتف الذكية، وأجهزة الصراف الآلي.

واصل البنك تعزيز عملياته من خلال تطوير مبادرات إدارة مخاطر السلوك، ووضع الضوابط وتحسينها للكشف عن مخاطر سوء السلوك والتحقق منها ومراقبتها، بما يدعم نزاهة الأسواق ويعزز التزام البنك بالمعايير الأخلاقية.

تعكس سياسة خصوصية البيانات الشاملة، المتاحة على الموقع الإلكتروني للبنك، هذا الالتزام. بالإضافة إلى ذلك، أطلق البنك حل إلكتروني لإبقاء العملاء على اطلاع عبر وسائل التواصل الاجتماعي حول كيفية جمع بياناتهم واستخدامها.

وكجزء من برنامج التوعية المستمرة بأمن المعلومات، وفر البنك للموظفين تدريبات متخصصة في الخصوصية لتعزيز أفضل الممارسات وضمان الامتثال لمعايير حماية البيانات.

السيولة ومخاطر السوق

عُرّف خطر السيولة بأنه الاحتمال القائم لعدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية نتيجة عدم التوافق بين آجال الاستحقاق للأصول والخصوم. تهدف إدارة مخاطر السيولة إلى ضمان توفر التمويل الكافي دائمًا لتلبية احتياجات البنك. وتظل إدارة مخاطر السيولة محور تركيز أساسي، حيث يُظهر ملف السيولة لدى البنك مرونة واستقرارًا مدعومًا بقاعدة قوية من ودائع العملاء واستراتيجيات حصيفة لإدارة الأصول والخصوم.

يعتمد إطار إدارة الأصول والخصوم (ALM) في البنك على تطبيق تدابير صارمة للسيولة، بما في ذلك حدود فجوة السيولة القوية، والحفاظ على الحد الأدنى من الأصول السائلة عالية الجودة، ونسب السيولة الكافية، مما يمكّن البنك من الحفاظ على قدرة تمويلية كافية في الظروف العادية وحالات الضغط.

وتضطلع لجنة إدارة الأصول والخصوم بالبنك (GALCO) بدور محوري من خلال تحديد شهية المخاطر المتعلقة بالسيولة ووضع الحدود والأهداف المناسبة للأعمال. تقوم اللجنة بمراجعة مؤشرات السيولة بشكل دوري واتخاذ إجراءات استباقية لضمان وضع سيولة قوي.

كما يلتزم البنك بمتطلبات نسب السيولة وفقًا لمعايير بازل III، وهما نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة التمويل المستقر الصافي (NSFR) كما هو منصوص عليه في وحدة إدارة مخاطر السيولة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي. تقيس نسبة LCR قدرة البنك على الوفاء بمتطلبات السيولة قصيرة الأجل من خلال مقارنة مخزون الأصول السائلة عالية الجودة (HQLA) مع صافي التدفقات الخارجة خلال الثلاثين يومًا القادمة، بينما تقيس نسبة NSFR مرونة السيولة طويلة الأجل من خلال مقارنة التمويل المستقر المتاح بالتمويل المستقر المطلوب.

وفي إطار استراتيجيته للحفاظ على احتياطي سيولة قوي لتلبية المتطلبات الفورية في حالات السحب غير المتوقع والمطالبات الهامشية للأنشطة المشتقة، يحتفظ البنك بمحفظة سيولة بالدولار الأمريكي لتوفير السيولة عند الحاجة. تعتمد قدرة البنك على الحفاظ على ملف سيولة مستقر بشكل أساسي على نجاحه في الاحتفاظ بقاعدة ودائع العملاء وتنميتها. وفي حين أن استراتيجية البنك تهدف إلى بناء قاعدة قوية من ودائع العملاء، فإنه يحرص على الحفاظ على مزيج متوازن من الودائع الجارية والودائع لأجل.

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمه)

قام البنك بتنفيذ نظام جديد لإدارة الأصول والخصوم (ALM) مما عزّز بشكل كبير القدرة على إدارة مخاطر أسعار الفائدة. يتميز النظام بقدرته على استيعاب مختلف مكوّنات الميزانية العمومية للبنك مع ملفات المخاطر المرتبطة بها، مما يضمن رؤية شاملة للمخاطر المحتملة. يشمل النظام قدرات تحليلية متقدمة، وهي ذات قيمة خاصة في إدارة مخاطر أسعار الفائدة في دفتر المصرف (IRRBB)، وهو عنصر أساسي لمراقبة تقلبات أسعار الفائدة وحساب المخاطر ضمن الركيزة الثانية كجزء من إطار ICAAP. من خلال هذه التحليلات، يمكن للبنك تعديل استراتيجياته بشكل استباقي للحماية من التغيرات السلبية في أسعار الفائدة وتحقيق أفضل العوائد في مختلف السيناريوهات المحتملة.

يُعرَّف مخاطر السوق بأنها المخاطر الناتجة عن الخسارة المحتملة في قيمة المراكز المدرجة وغير المدرجة في الميزانية العمومية نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف والسلع والأسهم. تخضع أنشطة التداول بالبنك لسياسات محافظة، والالتزام الصارم بالضوابط، بما يشمل حدود المراكز المفتوحة الصافية وحدود وقف الخسارة، مع تعزيز الفصل الواضح بين مهام المكتب الأمامي والخلفي، والتقارير المنتظمة عن المراكز. يشمل إطار الحوكمة مراجعة مستقلة منتظمة لجميع الضوابط والحدود واختبارات دقيقة لتسعير الأنظمة وإدارة التداول والمخاطر. ويتم اعتماد الحدود سنويًا ومراجعتها بإنتظام.

يدير البنك مخاطر السوق بشكل نشط من خلال نهج منضبط يعتمد على نظام تحليلي متطور. يتيح هذا النظام إجراء حساب يومي لقيمة المخاطرة (VaR)، مما يوفر صورة واضحة عن الخسائر المحتملة عبر مجالات المخاطر الرئيسية مثل أسعار الفائدة، أسعار الصرف الأجنبية، السلع، والأسهم. ومن خلال إجراء تحليلات لقيمة المخاطرة، يمكننا قياس مستوى التعرض للمخاطر وتحديد المعايير بما يتماشى مع شهية المخاطر لدينا.

بالإضافة إلى ذلك، نقوم بإجراء اختبارات ضغط يومية لتقييم تأثير التحركات السلبية في السوق على محافظ التداول والاستثمار بالبنك. تحاكي هذه الاختبارات سيناريوهات قصوى لكنها معقولة، مما يتيح لنا قياس المرونة في الظروف غير المتوقعة. تدعم هذه العملية اتخاذ القرارات الاستباقية وتمكّن البنك من تعديل ملف مخاطر التداول والاستثمار عند الحاجة.

لضمان الرقابة القوية، يتم مشاركة نتائج هذه التحليلات، إلى جانب تقارير مفصلة عن أنشطة التداول والاستثمار، يوميًا مع الإدارة العليا. ويعزّز هذا الإطار المستمر للتقارير الشفافية ويسهل الاستجابة السريعة لتقلبات السوق، مما يحافظ على الاتساق مع الأهداف الاستراتيجية. من خلال الجمع بين التحليلات المتقدمة والممارسات الصارمة للتقارير، يكون البنك وضع جيد لإدارة مخاطر السوق والحفاظ على الاستقرار المالي للبنك.

يستخدم البنك المنهجية المعيارية لحساب متطلبات رأس المال لمخاطر السوق، وهو رأس المال المطلوب الاحتفاظ به لمواجهة العوامل المختلفة المؤثرة على دفتر التداول ومراكز العملات. يتم حساب متطلبات رأس المال الناتجة عن مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر أسعار الصرف، ومخاطر الأسهم، ومخاطر السلع، ومخاطر الخيارات بشكل منفصل، ومن ثم جمعها للوصول إلى إجمالي متطلبات رأس المال لمخاطر السوق لدى البنك.

المخاطر التشغيلية

تشير المخاطر التشغيلية إلى خطر الخسارة الناتجة عن قصور أو فشل في العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو الأحداث الخارجية. ويشمل ذلك المخاطر القانونية، والتي تُعرَّف بأنها الخسارة المحتملة (بما في ذلك تكاليف التقاضي والتسويات والغرامات التنظيمية) الناتجة عن عدم امتثال البنك للقوانين واللوائح والمعايير الأخلاقية أو الالتزامات التعاقدية في أي جانب من جوانب عملياته.

وقد تؤدي المخاطر التشغيلية إلى اضطرابات كبيرة قد تؤثر على قدرة البنك في تقديم الخدمات الأساسية للعملاء. وقد تتسبب المخاطر المرتبطة بالتكنولوجيا في حدوث اضطرابات غير مُدارة في أنظمة تقنية المعلومات نتيجة للأعمال الخبيثة أو الأخطاء العرضية أو سوء التنفيذ أو الممارسات التقنية غير القياسية أو فشل الأنظمة.

تُعد المخاطر التشغيلية جزءًا جوهريًا من أنشطة البنك ووظائفه الداعمة، ويمكن أن تؤدي إلى خسائر مالية وسمعة سلبية. يدير البنك هذه المخاطر وفقًا لإطار عمل يتماشى مع متطلبات مصرف البحرين المركزي، بهدف الحفاظ على المخاطر التشغيلية عند مستويات مناسبة لطبيعة أعمال البنك وحضوره في السوق وعروض منتجاته وبنيته التكنولوجية والتزاماته التنظيمية. ويتضمن ذلك إدارة التعرضات بشكل نشط ضمن شهية المخاطر التشغيلية المحددة للبنك.

تشرف إدارة المخاطر التشغيلية (ORMD)، التي تعمل تحت مظلة إدارة المخاطر المؤسسية، على المخاطر التشغيلية عبر المجموعة. وفي عام 2025، واصلت الإدارة توجيه تنفيذ قدرات المرونة التشغيلية بما يتماشى مع سياسات المجموعة ومعايير مصرف البحرين المركزي. كما قامت بمراجعة وتحدي التقييم الذاتي للمرونة التشغيلية مقابل الإجراءات والسياسات الداخلية والتوقعات التنظيمية، بالتعاون الوثيق مع خط الدفاع الأول لترسيخ الملكية والمساءلة عن نتائج المرونة داخل وحدات الأعمال والقيادات الوظيفية.

ويمثل العنصر البشري محور نجاح البنك، لذا فإن إدارة مخاطر عدم توفر الكفاءات المناسبة بالمهارات اللازمة وضمان أن يضع الموظفون مصالح العملاء في الأولوية أمر بالغ الأهمية. تراقب لجنة إدارة المخاطر التشغيلية (ORMC) مخاطر الأفراد وسلوك الموظفين من خلال تقارير ولوحات متابعة إدارة المخاطر التشغيلية، وبالتعاون مع الرئيس التنفيذي للموارد البشرية بالمجموعة، تعمل الإدارة على معالجة مخاطر الأفراد من خلال أربعة محاور: القدرة، الكفاءة، الثقافة، والسلوك.

كما تلقت إدارة المخاطر التشغيلية تقارير عن الحوادث والانقطاعات في الأنظمة عبر المجموعة، بما في ذلك الإجراءات الفورية لضمان استمرارية الخدمة والتواصل مع العملاء، وتم تنفيذ تدابير لتعزيز الضوابط الوقائية ومنع تكرار الحوادث. وتقوم اللجنة بمراجعة ملف المخاطر التقنية للمجموعة بانتظام، وتتلقى تحديثات شهرية حول بيئة المخاطر والضوابط والمشهد التهديدي والمخاطر الناشئة.

وفي إطار السعي نحو الكفاءة والاستجابة السريعة، ركزت الإدارة على أتمتة عمليات إدارة الحوادث والضوابط، بما في ذلك التقييمات الذاتية، كما عززت ثقافة الوعي لتشجيع الموظفين عبر أنحاء المجموعة على الإبلاغ عن الحوادث واحتوائها بسرعة. وفي عام 2025، أطلقت الإدارة لوحة متابعة شاملة لإدارة القضايا عبر بنك البحرين الوطني، وهي مبادرة تتجاوز الإبلاغ التقليدي عن الحوادث من خلال تحديد ومعالجة مخاطر المرونة في العمليات بشكل استباقي قبل تفاقمها.

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمه)

ويتم الإبلاغ عن القضايا التي تشمل التدقيق الداخلي والامتثال والمخاطر التشغيلية بشكل منهجي وتصعيدها إلى الإدارة التنفيذية من خلال لجنة إدارة المخاطر التشغيلية.

مخاطر أمن المعلومات

تتناول أمن المعلومات المخاطر المتعلقة بتشغيل واستخدام أنظمة المعلومات والبيانات الشخصية التي تدعم مهمة البنك ووظائفه التشغيلية. يُعرَّف الخطر بأنه احتمال استغلال مصدر تهديد لثغرة أمنية وما يترتب على ذلك من تأثير على المؤسسة.

قام بنك البحرين الوطني بمواءمة وظائف الأمن والخصوصية مع المعايير الدولية ISO/IEC 27001 و ISO/IEC 27701، وحصل على الشهادات في عامي 2020 و 2023 على التوالي. يتم تنفيذ هذه المواءمة من خلال إطار نظام إدارة أمن المعلومات والخصوصية (ISMS/PIMS)، والذي يتكون من السياسات والإجراءات الداعمة لعمليات إدارة المخاطر. يدمج هذا النهج بين الأفراد والعمليات والتكنولوجيا لضمان بقاء المعلومات الحساسة آمنة، مع الهدف الاستراتيجي المتمثل في ترسيخ ممارسات أمنية قائمة على المخاطر ضمن دورة حياة جميع أنظمة المعلومات والبنى التحتية، بما يحد من المخاطر إلى مستوى مقبول.

يواصل البنك تعزيز نظام ISMS/PIMS وتحسين نضج العمليات. ويتضمن الإطار على ضوابط إدارية مثل السياسات والمعايير والإجراءات، بالإضافة إلى الضوابط التقنية من خلال تدابير أمنية متقدمة. يقوم هذا البرنامج القائم على المخاطر بتقييم المخاطر المتعلقة بالتكنولوجيا ومعالجة البيانات الشخصية بشكل مستمر ومعالجتها وفقًا لذلك. توفر لجنة أمن المعلومات (ISC) الرقابة اللازمة، حيث يتم استعراض التقارير الدورية من قبل مجلس الإدارة. وفي عام 2025، لم يسجل البنك أي خروقات أمنية أو انتهاكات للخصوصية.

ولتحسين قدرات الكشف والاستجابة، تم تنفيذ ضوابط أكثر صرامة واقتناء أنظمة كشف متقدمة. بالإضافة إلى شهادات ISO، يلتزم بنك البحرين الوطني بمعيار PCI-DSS وحصل على الشهادة الخاصة به. كما يلتزم البنك بشكل استباقي بقانون حماية البيانات الشخصية البحريني (PDPL) وفقًا لمتطلبات مصرف البحرين المركزي.

يتم إجراء عمليات تدقيق داخلية على أمن المعلومات على مدار العام، إضافةً إلى تدقيق خارجي سنوي. كما تُنفّذ اختبارات الاختراق الخارجية مرتين سنويًا، بينما يتم إجراء الاختبارات الداخلية سنويًا. كما يتم إجراء عمليات المسح الأمنية الفصلية (ASV) وفقًا لمتطلبات PCI-DSS. يتم تنفيذ عمليات المسح الداخلية لاكتشاف الثغرات أسبوعيًا للأنظمة الحرجة وشهريًا للأنظمة الأخرى، بالإضافة إلى مسح سنوي لاكتشاف الثغرات في شبكات الواي فاي الداخلية. يتم تنفيذ جميع اختبارات الاختراق بواسطة مستشارين خارجيين.

يواصل البنك تعزيز الضوابط التقنية وتحسين مركز عمليات الأمن (SOC) وخطة إدارة الحوادث السيبرانية. كما يستعين البنك بموردين خارجيين لإجراء فحوصات الاختراق، والتحقيقات الجنائية، وتعزيز المرونة. وتدعم عدة جهات إدارة مركز العمليات الأمنية، والاستخبارات السيبرانية، والكشف والاستجابة الموسعة، بينما يتم تلقي التحديثات الأمنية والتوصيات من هيئات الاستجابة للطوارئ الإلكترونية (CERT) في المنطقة.

إدارة مخاطر الاحتيال

تشير مخاطر الاحتيال إلى أي فعل متعمد بالإغفال أو التنفيذ من قبل أي فرد أثناء إجراء معاملة مصرفية أو ضمن سجلات البنك المحاسبية - سواء كانت محفوظة يدويًا أو إلكترونيًا - يؤدي إلى تحقيق مكاسب غير مشروعة لأي طرف، سواء بشكل مؤقت أو دائم، مع أو بدون التسبب في خسارة مالية للبنك. يمكن أن تؤثر هذه المخاطر على البنك أو عملائه أو مزوّديه.

تتعرض جميع البنوك بشكل طبيعي لمخاطر الاحتيال، ورغم استحالة القضاء عليها بالكامل، فإن تطبيق أطر قوية للوقاية والكشف والردع يعزز بشكل كبير قدرة البنك على تحديد الاحتيال والتخفيف من آثاره في الوقت المناسب، مع تعزيز تأثير الردع القوي.

لمكافحة مخاطر الاحتيال، اعتمد البنك نموذج «ثلاثة خطوط دفاع»، الذي يعزز السلوك التنظيمي المتسق من خلال وضع إرشادات واضحة وتحديد المسؤوليات لتطوير الضوابط الوقائية، وإجراء التحقيقات، والإبلاغ عن حالات الاحتيال للإدارة التنفيذية، ومجلس الإدارة (عبر لجنة المخاطر والامتثال التابعة للمجلس)، ومصرف الإمارات المركزي، والجهات المختصة الأخرى.

تُعد استراتيجية إدارة مخاطر الاحتيال جزءًا أساسيًا من ثقافة البنك المؤسسية، حيث يتم تشجيع جميع الأطراف الداخلية والخارجية على تبني الإجراءات المتطورة وإدراك الآثار الخطيرة للاحتيال. ولتعزيز الدفاعات، أنشأ البنك وحدة مراقبة المعاملات الاحتيالية على مدار الساعة (FTMU)، والتي تراقب معاملات العملاء باستخدام قواعد ديناميكية قائمة على التحليلات لحماية العملاء من مجموعة واسعة من أساليب الاحتيال.

يركّز نهج إدارة مخاطر الاحتيال بالبنك على التخفيف الاستباقي للمخاطر من خلال تحديد وتقييم ومعالجة الأنشطة الاحتيالية المحتملة، مما يحمي أصول البنك وسمعته والتزامه بالمعايير التنظيمية. ونتيجة لهذه الجهود، حقق البنك انخفاضًا ملحوظًا في الخسائر المالية للعملاء الناتجة عن الاحتيال من أطراف ثالثة مقارنة بالسنوات السابقة.

وقد تم إحراز تقدم كبير في قدرات كشف الاحتيال من خلال دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، مما يمكّن إدارة مخاطر الاحتيال من تحديد ومنع المعاملات الاحتيالية بسرعة ودقة أكبر. وقد أسفر النهج متعدد المستويات والاستباقي للإدارة عن نتائج قوية، مما يعزز التزام البنك بحماية أصوله وأصول عملائه.

وفي عام 2025، حقق البنك صفر خسائر مالية من عمليات الاستيلاء على الحسابات عبر منصات الخدمات المصرفية الرقمية والتحويلات الإلكترونية، رغم التهديدات المتزايدة المرتبطة بأساليب الهندسة الاجتماعية وانتحال الهوية. بالإضافة إلى ذلك، تم تقليل التعرض لمخاطر الاحتيال المتعلقة بخدمات «فواتير»، وتفعيل Apple Pay، ومعاملات المحافظ بشكل كبير من خلال تدابير مكافحة الاحتيال المستهدفة.